صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

تسعى إسرائيل الى اخفائها بالترويج لوهم انتصارها

الحرب مع ايران توجه ضربة قاسمة للأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني

وثائق تكشف..

كيف تسلل الموساد إلى قلب إيران النووي ؟

الجمعة 4 جويلية 2024/عدد 728

قدمتها رئيسة الحكومة في مؤتمر لشبونة

خطة تونس لإصلاح التمويل الدولي للتنمية

4

6

مع اقتراب انطلاق المهرجانات الصيفية

و كيف نُعيد لتونس بريقها الثقافي؟

7

من بينها إلغاء إجبارية السيزيام وتطبيق الارتقاء الآلي

4 أسباب كبرى دمّرت التعليم

في ظل تحركات الأطباء الشبان واحتجاجاتهم:

رئيس الجمهورية يوجه رسالة طمأنة للعاملين في القطاع الصحي وللمواطنين

10

5

لتكوين جيل واع

مبادرة لتدريس التربية على وسائل الاعلام

الافتتاحية
محمد بن محمود

غزة أمام مفترق الحسم:

صفقة أم تصفية سياسية؟

يتجدّد الحديث، مرة أخرى، عن اقتراب التوصل إلى اتفاق تهدئة في قطاع غزة، في ظل تصاعد المؤشرات السياسية والدبلوماسية التي توحي بأن المشهد يدخل مرحلة جديدة من التبلور. وعلى الرغم من أن اللغة المُستخدمة في التصريحات العلنية باتت أكثر وضوحًا بشأن قرب استعادة الأسرى، فإن الخلفية الحقيقية لهذه المؤشرات تُنذر بأن ما يجري ليس مجرد نقاش حول وقف لإطلاق النار، بل محاولة مكتملة الأركان لإنتاج تسوية سياسية تُفرض على القطاع، وتُدار برؤية إسرائيلية – أمريكية خالصة، يجري تسويقها بغطاء إنساني. في هذه اللحظة بالذات، يتقاطع ما يُقال في تل أبيب وواشنطن من إشارات حول التهدئة، مع حراك إقليمي محموم، يوحي بأن شيئًا كبيرًا يُطبخ في الكواليس، وأن ملامح صفقة نهائية بدأت تتشكّل، أو على الأقل تُرسم بدقة متناهية.

غير أن التفاؤل المُصطنع الذي تحاول بعض الدوائر الأمريكية والإسرائيلية بثه، لا يعكس بالضرورة نضوج اتفاق يراعي الحقوق الفلسطينية، بقدر ما يعكس محاولة قسرية لتكييف الواقع السياسي مع نتائج المعركة العسكرية المستمرة منذ أكتوبر 2023. فمع استنزاف القطاع بشكل غير مسبوق، وتعرضه لتدمير شامل، تحاول إسرائيل، بدعم أمريكي مباشر، ترجمة ما تسميه إنجازات عسكرية إلى وقائع سياسية تُفرض كأمر واقع على الفلسطينيين، مستفيدة من اختلال موازين القوى، والانشغال الدولي بقضايا إقليمية أخرى، وتواطؤ بعض الأطراف الفاعلة في المسرح الإقليمي.

وفي خلفية المشهد، تبرز سلسلة من التصريحات المتزامنة، التي تعكس تنسيقًا أمريكيًا – إسرائيليًا عالي المستوى. تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن وقف إطلاق النار بات قريبًا، ومواقفه التي توحي بأن واشنطن تتحرّك لفرض صيغة اتفاق، تتقاطع تمامًا مع تصريحات بنيامين نتنياهو، الذي يحاول استخدام المشهد الراهن كورقة لتحسين موقعه الداخلي، وتسويق استعادة الأسرى كإنجاز سياسي وعسكري يُضاف إلى رصيده الانتخابي. أما داخل إسرائيل، فتتحول النقاشات السياسية من منطق الحرب إلى منطق تسويق نتائجها، ما يؤكد أن الصفقة لم تعد مجرد احتمال بل باتت خيارًا استراتيجيًا يتم الدفع نحوه بقوة.

ومع أن بعض الأصوات في الساحة الإسرائيلية لا تزال تدعو إلى استمرار القتال، فإن الكفة تميل تدريجيًا داخل المؤسسة السياسية والعسكرية لصالح خيار التهدئة المشروطة، خصوصًا أن السقف الزمني الذي حدده نتنياهو ووزراؤه للحرب ينتهي فعليًا في أكتوبر المقبل، ما يعني أن الترتيبات المطلوبة لإنهائها يجب أن تُستكمل في الأسابيع القادمة، وأن مساحة المناورة بدأت تضيق أمام جميع الأطراف. هذا التوقيت لا يخلو من دلالة، فهو يتزامن مع قرب الانتخابات الأمريكية، ما يعني أن إدارة ترامب تسعى لإبراز إنجاز خارجي يُسهم في دعم حملته السياسية، خاصة عبر بوابة السلام في الشرق الأوسط.

لكن الإشكالية الأعمق لا تكمن في شكل الاتفاق، بل في مضمونه. فما يُحضَّر خلف الكواليس لا يرقى إلى مستوى تفاوض متكافئ، بل يشبه إعادة صياغة لواقع غزة بما يخدم الرؤية الأمنية الإسرائيلية. إذ تنطلق واشنطن وتل أبيب من منطق أن الحرب قد أنجزت أهدافها الكبرى: إنهاك القطاع، تحطيم البنية التحتية، ضرب القيادة السياسية والعسكرية، وتوسيع مناطق السيطرة. والآن، تُستكمل هذه الحرب بوسائل سياسية، عبر فرض ترتيبات ما بعد الحرب، من بينها تقليص مساحة غزة فعليًا عبر مناطق عازلة، فرض إدارة محلية متعاونة تُدار خارج السياق الوطني الفلسطيني، تأبيد السيطرة على المعابر والممرات السيادية، وتكريس وجود أمني دائم يتيح لإسرائيل الحق في الضرب الاستباقي متى شاءت.

تسعى إسرائيل، بدعم أمريكي، إلى إغلاق ملف غزة سياسيًا، عبر حل إداري إنساني يفصلها عن مشروعها الوطني، ويُسوقه على أنه استجابة للمأساة الإنسانية، بينما هو في جوهره إعادة تشكيل للقطاع سياسيًا وديموغرافيًا. ضمن هذا التصور، لا مكان للمقاومة، ولا للهوية السياسية الجامعة، بل مجرد إدارة خدماتية ذات طابع أمني، تؤمن الحدود وتحافظ على الهدوء. وقد تجلّى هذا التوجه في خطة تصفية أونروا تدريجيًا لصالح كيان بديل يحمل اسم مؤسسة غزة، ليكون الذراع التنفيذي الإسرائيلي – الأمريكي في إدارة القطاع.

على الجانب الفلسطيني، تبدو خيارات الرد على هذه المخططات محدودة ومعقدة. فالمقاومة تُدرك أن لحظة الحسم تقترب، وأن المعركة لم تعد عسكرية فقط، بل سياسية بامتياز. وعليه، فإن تمسكها برؤية شاملة لأي اتفاق قادم، تشمل الانسحاب الكامل من غزة، وعدم القبول بأي شكل من أشكال السيطرة الإسرائيلية، وتشكيل حكومة فلسطينية متوافق عليها وطنيًا، يمثل محاولة أخيرة للحفاظ على الهوية السياسية للقطاع، ومنع تحويله إلى كيان معزول منزوع السيادة والقرار.

ومع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية، فإن المفاوض الفلسطيني سيواجه أصعب اختبار سياسي منذ بداية الحرب. فالأيام القادمة ستشهد محاولات أمريكية – إسرائيلية مكثفة لفرض صيغة نهائية تُسوَّق كحل واقعي وضروري، بغض النظر عن عدالتها أو توافقها مع الحد الأدنى من الحقوق. وهنا، يصبح الحراك الشعبي والإعلامي والدبلوماسي ضرورة ملحّة، ليس فقط لدعم موقف المقاومة، بل أيضًا لإعادة توجيه بوصلة العالم نحو جوهر القضية: حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإنهاء الاحتلال، ورفض تسويات تُفرض بالقوة لا بالتفاوض الحقيقي.

ختامًا، فإن الحديث عن تسوية أمريكية في غزة ليس جديدًا، لكنه هذه المرة يجري في ظرف استثنائي يتسم بانعدام التوازن، ووجود إدارة أمريكية أكثر تحيزًا من أي وقت مضى، وقيادة إسرائيلية تسعى لحسم ملفاتها السياسية عبر فرض وقائع ميدانية. من هنا، فإن السؤال ليس فقط هل اقتربت التسوية، بل أي تسوية؟ ولصالح من؟ وهل ستكون غزة بعد هذه التسوية قادرة على الحفاظ على موقعها في المشروع الوطني الفلسطيني، أم ستُدفع نحو نموذج إداري أمني منزوع الإرادة، مُفرغ من الروح والمضمون؟

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

خلال النصف الأول من عام 2025

السوق البريطانية تقود النمو السياحي في سوسة القنطاوي

محمد الدريدي

شـــهدت ولاية سوســـة خلال الفترة الممتدة من 11 جوان إلى غاية 20 جوان 2025 أرقاما هامّة من حيث عدد الوافديـــن الذي بلغ 46688 حريفا وذلك بعد تحقيق زيادة بـ 38.2 %، بينما شـــهدت الليالي المقضاة خلال الفترة ذاتها إرتفاعا بـ 29.2 % ببلوغها 223687 ليلة.

وبحســـب الأرقام التي أمدّتنا بها المندوبية الجهوية للســـياحة بسوســـة، توافد 442935 حريفا على المنطقة الســـياحية سوسة القنطاوي خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى غاية 20 جوان 2025 بتسجيل زيادة قدرها 17.8 % في عدد الوافدين. كما ســـجّلت الجهة خلال نفس الفترة زيادة بـ 18.6 % في عدد الليالي المقضاة محقّقة بذلك 1.804.398 ليلة.

وعن أهمّ الجنسيات الوافدة على الوجهة السياحية سوسة القنطاوي من حيث الليالي المقضّاة للفترة الممتدة من 1 جانفي إلى غاية 20 جوان 2025، احتلّت الســـوق البريطانية الصدارة محقّقة زيادة بـ51.3%، مقارنة بالسنة الفارطة تليها الســـوق الألمانية بارتفاع بـ10% (إرتفاع في عدد الليالي المقضاة) والسوق الفرنسية بزيادة بـ 12.8 بالمائة.

في المقابل، شـــهدت الســـوق الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 11 الى غاية 20 جـــوان زيادة بـ 122 % في عدد الوافدين البالغ عددهم 7179 سائحا مقارنة بالسنة الفارطة. كما سجلت زيادة بـ 166.5% في عدد الليالي المقضاة التي بلغت 23.730 ليلة.

زغوان:

تقدم إنجاز موسم الحصاد بنسبة 80 بالمائة

محمد الدريدي

أوشـــك موسم الحصاد لزراعات الحبوب بولاية زغوان على نهايته، حيث فاقت المساحات المنجزة 40 ألف هكتار من جملة 63 ألف هكتار من القمح اللين والصلب والشعير، وقدرت مصالح المندوبية الجهوية للفلاحة تقدم سير الموســـم إلى غاية اليوم السبت، بحوالي 80 بالمائة، مشيرة الى أنّ المساحة المتبقّية والتي تقدر بحوالي 20 ألف هكتار، هي من القمح الصلب.

وذكر رئيس قســـم الإرشاد بالمندوبية الجهوية للفلاحة عادل بن حميدة في تصريح له ، أن الكميات المجمعة من الحبوب منذ انطلاق الموســـم بلغت إلى حدود أمس الجمعة 550 ألف قنطار من الحبوب موزعة على7 مراكز تجميع محمية بالجهة، تقدر طاقة اســـتيعابها القصوى 650 ألف قنطار، واضاف أنه تم إجلاء ما يفوق 120 ألف قنطار خارج حدود الولاية، مع اتخاذ كافة التدابير لتأمين صابة الحبوب، خاصّة من مخاطر العوامل الطبيعية.

وأضاف بن حميدة أن موسم الزراعات الكبرى، الذي تم في ظروف حسنة، ساهم في تحقيق نسبة إنتاج عالية من الحبوب والأعلاف والمراعي قياسا بالسنوات الخمس الماضية، وخلق مواطن شغل موسمية مباشرة وغير مباشرة لأكثر من 60 يوما.

بسبب نفايات مغاسل الفسفاط

كارثة بيئية تهدد منطقة الجريد

تشـــهد منطقة القويفلة وعمادة شـــاكمو وحامة الجريد كارثة بيئية تُنذر بعواقب وخيمة على الإنســـان والحيوان حيث تسببت نفايات مغاسل الفسفاط في أعـــداد كبيرة من الحيوانات وتفشي مرض السرطان، في هذه المناطق مما يثير مخاوف جدية بشأن السكان.

إنّ ما يحدث في وادي القويفلة ليس مجرد مشـــكلة بيئية بل هو إنذار بخطر يُهدد التوازن البيئـــي والصحي . وتتطلب هذه الكارثـــة تدخلاً عاجلاً من قبل السلطات المعنية حماية حياة وسلامة سكان الجريد.

بعد الحملة التي أثارها مواطنـــون وجمعيات بولاية توزر حول تأثيرات مياه مغاسل « شركة فسفاط قفصة » بمنطقة المظيلة ، حيث يشهد وادي القويفلة ووادي المالح كارثة بيئية بعد اســـتغلال شركة فسفاط قفصة لها منذ سنوات إلى جانب وجود العديد من المناطق الريفية المحاذية للوادي تضررت في السنوات الأخيرة بعد كثرة الأمراض بعمادة «شاكمو » وواد السهيلي من معتمدية حامة الجريد، ومـــن اخطر هذه الأمراض نذكر سرطان الثـــدي والعديد من الأمراض الجلدية، فقد تلوثت المائدة المائية بشـــكل كامل لتصبح تلك المناطق أرضا بورا كما أصيبت الحيوانات بأمراض مختلفة واختفاء الحيوانات الصحراوية إضافة إلى إصابة المواشي بالأمراض التي تسببت في موت أكثرها.

وكانت الشركة أكدت منذ أكثر من 3 ســـنوات انها قامت بدراسة أثبتت عدم وجود تأثيرات لهذه المياه على الوضع البيئي موضحة أنها ســـتعيد مجددا إجراء دراسة ثانية في هذا الشان، إضافة الى أنها ستنفذ مشروعا يتمثل في تحويل مجرى هذه المياه للطرف الأيسر على مستوى وادي ثالجة لحماية الطريق الوطنية عدد 3 وجسر وادي القويفلة، ولكن الأمور مازالت على حالها.

ورغم ان الشركة تدخلت في ذلك وانطلقت أشغال تنظيف الوادي في مرحلة أولى بعد زيارة السلطات الجهوية في توزر إلى المنطقة ، والتي أعلمها مسؤولو شركة فسفاط قفصة عن وجود مشروع لدى الشركة يشتمل على ثلاث مراحل لتغيير مجرى الوادي وإنجاز ما يشـــبه البحيرات لتجميع الطّين وإحداث قنطرة كبيرة تمرّ عبر الوادي لحماية الطريق وإنهاء هذا الإشـــكال .. فمتى يتم التدخل لمنع هذه الكارثة وحماية المنطقة من هذه النفايات وتوفير الراحة للمتساكنين.

محمد المبروك السلامي

قبلي

طالبة من القلعة تمثل تونس في مخيم صيفي بالصين

تميز الطالبة نورس بن عبد العزيز، من القلعة من ولاية قبلي، جعلها تتصدر أولى المراتـــب لتمثيل تونس في مخيم صيفي للبحث العلمي في الصين الشـــعبية وتحديدا في معهد «هيفي» للعلوم الفيزيائيـــة التابع لأكاديمية العلوم الصينية وذلك في إطار أبحاث متقدمة في الطاقة النووية والفيزيائية.

كما ستشـــارك أيضا في أبحاث متقدمة في برنامجالعلماء المستقلين 2025 في جامعة العلوم والتكنولوجيا الصينية. وســـيكون هذا العمل دافعا لخلق فرص أكثر في البحث العلمي وإعلاء الراية التونســـية في المحافل الدولية وكتابة تاريخ يشرف الوطن ويخدم الإنسانية.

محمد المبروك السلامي

قدمتها رئيسة الحكومة في مؤتمر لشبونة

خطة تونس لإصلاح التمويل الدولي للتنمية

صابر الحرشاني

قدمت رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري، مؤخرا نيابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد، خطة وطنية طموحة لإصلاح منظومة التمويل الدولي للتنمية.

و تمثل هذه الخطة رؤية شاملة تهدف إلى إعادة بناء آليات التمويل الدولي بما يتماشى مع خصوصيات واحتياجات الدول النامية، وبالأخص تونس التي تواجه تحديات تنموية متزايدة في بيئة اقتصادية عالمية متقلبة.

مضمون الخطة

وتسعى الخطة إلى ضمان تمويل تنموي مستدام قادر على دعم القطاعات الحيوية الأساسية، وفي الوقت ذاته تأكيد سيادة تونس على خياراتها التنموية، كما تضع هذه الرؤية إطارا جديدا للعلاقة بين تونس والمؤسسات المالية الدولية، يتحول بموجبه دور هذه المؤسسات من جهة تفرض شروطًا صارمة إلى شريك داعم يراعي الواقع الوطني ويقدم التمويل بشكل أكثر مرونة وعدالة.

و في قلب هذه الاستراتيجية، تؤكد تونس على ضرورة أن يكون التمويل طويل الأمد ومستقرا، بحيث يخدم قطاعات الفلاحة الصامدة التي تعتبر ركيزة أساسية للأمن الغذائي في البلاد، وكذلك على الأمن المائي الذي يمثل تحديًا نظراً لتقلبات المناخ وندرة الموارد المائية.

كما تحظى قطاعات الصحة والتحول الرقمي والطاقة المتجددة بأهمية كبيرة، باعتبارها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. هذه القطاعات تشكل القاعدة التي يمكن من خلالها بناء اقتصاد متين قادر على مجابهة التحديات المستقبلية وتحقيق رفاهية المواطنين.

وتأتي أهمية توفير تمويلات مرنة تتيح للدولة التونسية تكييف مشاريعها وبرامجها التنموية مع احتياجاتها الفعلية، بعيدًا عن الشروط الجامدة التي عرقلت في السابق قدرة العديد من الدول على الاستفادة الفعالة من الموارد المالية الدولية. وتدعو الخطة إلى احترام تام للسيادة الوطنية، باعتبار أن لكل دولة الحق في تحديد أولوياتها التنموية وفقًا لخصوصياتها، دون أن تفرض عليها برامج تنموية أو سياسات تقشفية خارجية لا تتلاءم مع واقعها.

اعادة تعريف دور المؤسسات المالية

وعلى صعيد المؤسسات المالية الدولية، تدعو الخطة إلى إعادة تعريف دورها بشكل يضمن شراكة متوازنة مع الدول النامية. فبدل أن تكون مجرد هيئات تفرض شروطاً على التمويل، يجب أن تتحول إلى شركاء فاعلين يقدمون الدعم المالي والفني وفقاً لخصوصيات كل دولة، مع إرساء آليات شفافة تتيح مشاركة حقيقية للدول في صنع القرار. هذا التغيير هو ضرورة ملحة لتحقيق التنسيق الفعّال ولتعزيز فرص نجاح البرامج التنموية وتحقيق استدامتها.

كما تشمل الخطة محاور استراتيجية واضحة لتعزيز قدرات تونس في النفاذ إلى التمويل الدولي وإدارته بكفاءة، و منها إضفاء مزيد من المرونة على شروط التمويل لتتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني والتحديات الاجتماعية التي تواجهها تونس.

كما تدعو إلى اعتماد معايير موضوعية وعادلة لضمان حصول البلاد على التمويل الذي يتماشى مع حاجاتها التنموية الفعلية، بعيدا عن المعايير الموحدة التي تلغي الفوارق الوطنية.

كما تتناول الخطة قضية أعباء الديون التي تشكل عبئًا ثقيلًا على تونس ودول نامية أخرى. حيث تطالب بمراجعة شروط التمتع بالديون وتخفيفها لتتمكن الدول من توجيه مزيد من الموارد نحو التنمية والاستثمار في قطاعاتها الحيوية. كذلك، تقترح الخطة إنشاء نافذة موحدة تحت رعاية الأمم المتحدة لتنسيق الدعم الفني والمالي.

وتحظى القارة الإفريقية باهتمام خاص ضمن الخطة، حيث تواجه تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية ناجمة عن التغيرات المناخية التي سببتها الدول الصناعية الكبرى.

وتهدف تونس إلى إقرار ميثاق مالي خاص بالقارة يضمن تمويلات مباشرة وملائمة تتيح لدول إفريقيا متابعة برامجها التنموية بحرية وفعالية، دون شروط تعجيزية أو ضغوط خارجية قد تعرقل تنفيذها.

و تأتي هذه المبادرة ضمن توجهات دولية متنامية تسعى إلى إعادة النظر في آليات التمويل الدولي، لا سيما بعد الأزمات المتتالية التي شهدها العالم، والتي أظهرت محدودية النماذج التقليدية في تلبية احتياجات دول الجنوب. وتنسجم الخطة مع الدعوات التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية نحو تمويل مستدام وعادل يرتكز على احترام السيادة الوطنية والشراكة الحقيقية.

رغم الطموحات الكبيرة، تعترف الخطة بالتحديات الكامنة في مسار الإصلاح، ومنها الحاجة إلى بناء قدرات وطنية وإقليمية تعزز من كفاءة إدارة التمويل وتوجيهه نحو التنمية. وفي هذا الإطار، تؤمن تونس أن الإرادة السياسية والتنسيق مع شركاء التنمية.

ومن جهة أخرى، تضع الخطة تركيزًا عاليا على ضرورة تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال التخطيط والتقييم والشفافية، لرفع كفاءة إنفاق التمويل الدولي وضمان تحقيق الأثر التنموي المرجو. كما تؤكد على أهمية دعم مبادرات التحول الرقمي في الإدارة العامة، بما يمكن من تحسين تتبع المشاريع التنموية وإدارة الموارد.

و تمثل هذه الخطة وفق مراقبون دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي لمراجعة قواعد التمويل الدولي، وتعزيز الشراكات القائمة على العدالة والمساواة في عالم يعيش تطورات متسارعة، كما تفتح آفاقًا جديدة لتونس والدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء اقتصادات قوية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية في مثل هذه المحافل الدولية المهمة.

لتكوين جيل واع

مبادرة لتدريس التربية على وسائل الاعلام

صابر الحرشاني

قدمت مجموعة من النواب مساء الثلاثاء الماضي مبادرة تشريعية نوعية إلى مجلس نواب الشعب، تقترح سنّ قانون يُحدث خطة «مدرّس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال» بالمؤسسات التربوية العمومية، وتكليف خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتدريس هذه المادة.

و ينص مقترح القانون في فصله الأول على إحداث خطة «مدرّس التربية على وسائل الإعلام والاتصال» بوزارة التربية، على أن يقع تدريس هذه المادة انطلاقًا من المرحلة الأساسية وتتوسّع تدريجيًا لتشمل بقية المستويات التعليمية، حيث يكون الانتداب، وفق الفصل الثاني، عبر مناظرات تُفتح سنويا لفائدة خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

ولا تتوقف المبادرة عند إحداث مادة جديدة، بل تسعى إلى إعادة صياغة العلاقة بين المتعلم والمعلومة في زمن غزارة الأخبار وتضارب المصادر، ففي الفصل الثالث، يحدّد المقترح أهداف هذه المادة بترسيخ الثقافة الإعلامية لدى التلاميذ، وتنمية الحسّ النقدي لديهم، وتمكينهم من أدوات التمييز بين الأخبار الحقيقية والمزيّفة، وتعزيز مفاهيم المواطنة الرقمية والوعي الحقوقي، وإعدادهم لفهم تحديات العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي.

مادة رسمية وتكوين خاص

و يؤكد الفصل الرابع أن إدراج هذه المادة في البرامج الرسمية سيتم تدريجيا ابتداء من السنة الدراسية التالية لنشر القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، على أن تُخصّص اعتمادات مالية ضمن ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج ، كما يخضع المنتدبون الجدد لتكوين تحضيري تربوي خاص بالتعاون مع مراكز التكوين البيداغوجي.

أما على مستوى الحوكمة، فتنص المبادرة على إحداث لجنة وطنية مختصة صلب وزارة التربية تتولى تقييم البرامج وتطويرها، وتضم ممثلين عن الوزارات المعنية، والهيكل المهني الأكثر تمثيلًا للصحفيين، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار.

تشغيل حصري لخريجي الصحافة

ينص الفصل السابع من مقترح القانون على إسناد التشغيل في مكاتب الإعلام والاتصال والعلاقات العامة في الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، حصريا إلى خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار، على أن يتم ذلك وفق قانون التناظر في الوظيفة العمومية.

كما يخصّص الفصل الثامن نسبة من الانتدابات السنوية لسدّ الشغورات في مكاتب الإعلام في مختلف مؤسسات الدولة، ويتم ذلك عن طريق مناظرات تفتح حصريًا لخريجي المعهد، بما يعكس توجّها نحو إرساء اختصاصية حقيقية في الوظائف الاتصالية داخل الهياكل العمومية.

و تشير مذكرة شرح الأسباب المرافقة لمقترح القانون إلى أن الثورة الرقمية وانتشار الإعلام الجديد فرضا تحديات غير مسبوقة على المجتمعات، وعلى رأسها تفشّي الأخبار الزائفة، وتضخم منسوب العنف الرمزي وخطابات الكراهية، وضعف الوعي النقدي خاصة لدى الناشئة.

وتمثل المدرسة في هذا السياق، الجبهة الأولى لمقاومة التلاعب بالعقول، ما يستوجب إدماج مادة «التربية على وسائل الإعلام والاتصال» ضمن المنظومة التربوية، لا كمجرد مادة معرفية بل كمشروع مجتمعي لتكوين مواطن رقمي ناقد وواعٍ بحقوقه وواجباته، ومحصّن ضدّ الدعاية والتضليل.

رهانات

و من الجانب الاقتصادي، تعاني فئة خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار من نسب بطالة مرتفعة، نتيجة محدودية سوق العمل الإعلامي، ويُقدَّم هذا المقترح فرصة استراتيجية لتثمين كفاءاتهم، والاستفادة من اختصاصهم في قطاع حيوي كقطاع التربية وفق النواب اصحاب المبادرة.

أما على الصعيد التربوي، فإن المدرسة التونسية – بحسب ما جاء في المبادرة – تفتقر إلى مادة متخصصة تُدرّب التلاميذ على تحليل الخطاب الإعلامي، وفهم طبيعة الرسائل التي يتلقونها يوميا، سواء عبر الصحف أو القنوات أو شبكات التواصل الاجتماعي. وتؤكد تقارير اليونسكو واليونيسف أهمية إدراج التربية الإعلامية ضمن المناهج الدراسية لمواجهة تحديات العصر الرقمي، وتعزيز التفكير النقدي، ودعم التربية على القيم وحقوق الإنسان.

تجارب مقارنة

و لم تكن تونس سباقة في طرح هذا النوع من المبادرات، فعدّة دول سبقتها إلى اعتماد التربية الإعلامية كمادة أساسية. ففي أستراليا، تم إدراجها ضمن المنهج الدراسي الإلزامي، كما كانت الفيلبين من أولى الدول الآسيوية التي تبنتها، أما في العالم العربي، فقد سبقت الأردن تونس في هذا المجال، وأدمجت هذه المادة رسميا ضمن مناهجها التربوية.

و يسعى المشروع إلى تحقيق أهداف آنية ومتوسطة وطويلة المدى. فعلى المدى القريب، يهدف إلى إحداث مواطن شغل جديدة، والشروع في تكوين المضامين وتدريب المدرسين، فيما يُرتقب على المدى المتوسط ترسيخ ثقافة إعلامية مدرسية، وبناء شراكات بين وزارة التربية ومعهد الصحافة والهياكل المهنية للإعلام. أما الهدف بعيد المدى، فهو تكوين جيل من المواطنين الرقميين القادرين على تفكيك الخطاب الإعلامي، والمساهمة في تحصين الفضاء العمومي من الأكاذيب والتضليل الإعلامي.

و يُعتبر هذا المقترح خطوة طموحة نحو تحديث المدرسة التونسية، وإعادة تعريف دورها في زمن الثورة الرقمية. كما يُعدّ بوابة لإعادة الاعتبار لاختصاصات أكاديمية كالإعلام والاتصال، التي عانت طويلاً من التهميش في انتدابات الوظيفة العمومية.

لكن هذا المشروع الطموح، حتى يُكتب له النجاح، يحتاج الى تنسيق جيد بين جهة المبادرة و الوظيفة التنفيذية، و الى خلق تكامل فعلي بين وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والاتصال، لضمان تكوين شامل ومضامين حديثة وأطر تدريس مؤهلة. كما يتطلب ضمانات في التمويل، وفي التدرج في التطبيق، دون السقوط في حماس التنظير أو بطء التنفيذ.

و تبقى المدرسة في حاجة ماسّة إلى إصلاحات هيكلية تعيد لها دورها الريادي في تكوين المواطن، لا فقط على مستوى المعارف، بل في الوعي النقدي والقيمي. والتربية الإعلامية، إن حُسن تطبيقها، ستكون أحد مفاتيح هذا التحول المنشود.

مع اقتراب انطلاق المهرجانات الصيفية

كيف نُعيد لتونس بريقها الثقافي؟

محمد الدريدي

في كل صيف، ومع اقتراب انطلاق المهرجانات، تعود إلى الواجهة أسئلة مؤجلة: أين موقع تونس من المشهد الثقافي العربي والمتوسطي؟ هل ما زالت قرطاج، التي كانت يومًا منارة للفكر والفن، قادرة على الإشعاع؟ أم أن البريق خفت، وتحوّلت الثقافة إلى ترف موسمي، لا أكثر؟ تونس التي أنجبت الطاهر الحداد، ومحمود المسعدي، وعلي بن عياد، وصليحة، والهادي الجويني، تعيش اليوم مفارقة مؤلمة بين رصيد ثقافي هائل، يقابله واقع هش، ومؤسسات ثقافية تئن تحت وطأة الإهمال، والبيروقراطية، وشحّ التمويل. لقد كان الهدف غير المعلن من تأسيس الكثير من المهرجانات التونسية هو تطوير المشهد الثقافي والانفتاح على مختلف الأنماط من مختلف أنحاء العالم، مع تطوير الفن التونسي وتهذيب الذوق العام وإبقاء البلاد قطبا ثقافيا وحضاريا في محيطها مثلما كانت على الدوام. وكانت المهرجانات التونسية في سنوات الستينات والسبعينات مضرب الأمثال في الفن الراقي والملتزم، وقبلة الفنانين الكبار من كل أصقاع العالم ومن مختلف ثقافات المعمورة.

المهرجانات... من فضاء للإبداع إلى مسرح للسطحية

لكن هذه العروض الفرجوية الراقية لمسرح موليير وشكسبير، وعروض فيروز والرحابنة ومارسيل خليفة وخوليو إيغليسياس وشارل آزنفور، والعروض الأوبرالية لأرقى فناني اليونان وإيطاليا وروسيا وغيرها، والأوركسترا السيمفونية لفيينا عاصمة النمسا، وغيرها من العروض الراقية، قيل من تسعينات القرن الماضي انها لا تستجيب لأذواق كل التونسيين وان هناك فئة هامة من حيث العدد من الشعب تعشق الفنون الشعبية المحلية على غرار فن المزود وغيره وجدت حظها لتفتح امامها ابواب المهرجانات على مصراعيها، وهو ما جعل البعض يتحدث يومها عن تدهور الذوق العام في المهرجانات ليس لان هناك قطاع واسع من الشباب يحبذ هذه النوعية من الفنون التي لا يجب انكار ان فيها الراقي والجميل لكن لا يتم منح الفرصة الا للمنتشر حتى وان كان رديئة والغاية واضحة وهي تقديم الغاية الربحية للمهرجانات على الغاية التثقيفية فمنذ ذلك الزمن والمشرفون على المهرجانات الكبرى في تونس يراوحون بين العروض الراقية لكبار الفنانين، وبين العروض التجارية الشعبية التي تحاول جلب الجماهير الغفيرة لتغطية النفقات قبل إرضاء الذوق العام. ومع حاجة المهرجانات إلى السيولة المالية لإنجاح الموسم الصيفي غلبت العروض التجارية الشعبية على الفن الراقي وبدأت كثير من المهرجانات تفقد بريقها ورقيها الذي تميزت به في سنوات مجدها وألقها الى ان اختلط الحابل بالنابل في العشرية اللاحقة للثورة حتى صرنا نرى ممثلا يتعرى على المسرح وفنانين متورطين في قضايا اخلاقية يتحولون الى نجوم عندنا واخرين لا علاقة لهم بالفن يحلون بتونس بالعملة الصعبة ولا يتركون الا اثرا سلبيا.

وصار مهرجان قرطاج الدولي الأعرق على الإطلاق عربيا وأفريقيا يمر بأزمة مستفحلة فقد كان الهدف من تأسيسه احتضان أرقى العروض الفنية وأجمل الأصوات وأصفاها، من ثقافات وبلدان مختلفة، ليعكس حوار الأنماط الموسيقية. فكان بمثابة الحدث الراسخ في الذاكرة بعروض الغناء لأشهر الفنانين والعازفين، وبالحرص على تنويع أنماط الموسيقى العربية والغربية والأفريقية وغيرها، دون إغفال عناصر الفرجة والتفاعل الحي مع الجمهور المتعطش للموسيقى بكل أنواعها، وبذلك تحول مهرجان قرطاج الدولي إلى علامة ثقافية وفنية عالية. ولكن هذا المهرجان انفتح بعد ذلك على الأغاني الشبابية وعلى الشعبية ورغم أصوات النقد المستنكرة المنادية بانتقاء العروض واحترام هيبة المهرجان الصادرة عن فنانين تونسيين كبار الا ان وزراء الثقافة في تلك العشرية لم يستمعوا وامعنوا في افساد الذوق وصار التوجه التجاري معادلة صعبة في تنظيم العروض، واختيارها، وبرمجة تلك التي يقبل عليها الجمهور بكثافة. فالعروض النخبوية ظل مجالها محصورا في الفضاءات الضيقة، ومع جمهور صغير ومحدد، وقد فشلت أغلب هذه العروض في مسرح الهواء الطلق بطاقة استيعابه الكبيرة.

منذ عقود، كانت مهرجانات تونس، وعلى رأسها مهرجاني قرطاج والحمامات، منصات حقيقية لاكتشاف المواهب، وفضاءات للحوار بين الثقافات. كانت العروض تُنتقى بعناية، وكان كبار الفنانين في العالم يحلمون بالصعود على ركح مسرح الحمامات او مسرح قرطاج وكان الجمهور يأتي بشغف، لا لمجرد الترفيه، بل للارتقاء بالذائقة، لكن شيئًا ما تغيّر اذ تحوّلت المهرجانات إلى مناسبات تجارية، تُقاس بالربح والخسارة، لا بالقيمة الفنية. صارت العروض تُبرمج وفق «البوز» و»الترند»، لا وفق الجودة. وغاب المسرح الجاد، وغابت الموسيقى الراقية، وغاب الشعر. أين ذهبت تلك الليالي التي كان فيها الجمهور يقف احترامًا لمسرحيات الفاضل الجعايبي؟ أين ذهبت تلك اللحظات التي كانت فيها صليحة تُبكي جمهور قرطاج بصوتها العذب؟ هل نرضى اليوم بأن يُختزل المشهد الثقافي في حفلات صاخبة، بلا روح؟

الثقافة على الهامش

الثقافة ليست ترفًا، هي رافعة للوعي، ومحرّك للتنمية، وجدار صدّ ضدّ التطرف والانغلاق. لكن السياسات العمومية في تونس، منذ سنوات عديدة، تعاملت مع الثقافة كعبء، لا كفرصة. ميزانية وزارة الشؤون الثقافية لا تتجاوز 1% من الميزانية العامة، البنية التحتية الثقافية خارج العاصمة وحتى داخلها مهترئة أو منعدمة و الدعم يُمنح وفق الاهواء والعلاقات، لا وفق المشاريع فالفنان التونسي يُهمّش في بلاده، ويُحتفى به في الخارج. ويتم فسح المجال امام اشباه فنانيت ياتون من الخارج بلا رصيد فني محترم بل باغاني او اعمال فنية هابطة ويصعد على الركح بملابس غريبة ويقوم بتصرفات تؤثر سلبا

على متابعيه لانهم يرون فيه قدوة بحكم نجوميته ولا يعلمون انها زائفة. فكيف نُعيد البريق، إذا كانت الثقافة آخر ما يُفكّر فيه؟ كيف نُعيد الاشعاع، إذا كان المسرحي يُكافح ليجد قاعة عرض، والموسيقي يُجبر على بيع آلاته ليعيش؟

الفن التونسي في العالم... من الحضور إلى الغياب

كان الفن التونسي، في زمن ما، حاضرا في كل المحافل الثقافية الكبرى. كانت السينما التونسية تُكرّم في «كان»، وكانت الفرق المسرحية تُبهر في «أفينيون»، وكانت الأغنية التونسية تُبثّ في إذاعات المشرق والمغرب. منذ سنوات تراجع الحضور. لا لأننا فقدنا الموهبة، بل لأننا فقدنا الرؤية. لا توجد استراتيجية ثقافية وطنية تُعنى بالترويج لتونس في الخارج. لا توجد إرادة حقيقية لتصدير الثقافة، كما نُصدّر زيت الزيتون والتمور. حتى السياحة الثقافية، التي كان يمكن أن تكون رافدًا اقتصاديًا هامًا، تُركت للمجهول. كم من سائح يزور قرطاج دون أن يعرف أن عليسة أسستها؟ وكم من زائر يمرّ بجربة دون أن يسمع عن أسطورة «القرقور»؟

خارطة طريق ممكنة

رغم كل شيء، الأمل لا يموت، و بلادنا بتاريخها وطاقاتها، قادرة على استعادة بريقها الثقافي. لكن ذلك يتطلب إرادة، ورؤية، وشجاعة. واول الخطوات تتمثل في وضع استراتيجية ثقافية وطنية حيث تُحدّد الأولويات، وتُوزّع الميزانيات بإنصاف ،وتُدمج الثقافة في السياسات التعليمية، والسياحية، والتنموية و ترميم دور الثقافة، وإنشاء مراكز فنون في الجهات، ورقمنة الأرشيف الثقافي، وتسهيل الوصول إليه و دعم التكوين والإبداع كتمويل مشاريع الشباب في المسرح،و السينما، والموسيقى ، وتشجيع التبادل الثقافي مع الخارج و الترويج الذكي للثقافة التونسية كإنتاج محتوى رقمي جذاب يُعرّف بتونس الثقافية و تنظيم أسابيع ثقافية تونسية في العواصم الكبرى و إشراك المجتمع المدني كدعم الجمعيات الثقافية الجادة و تشجيع المبادرات المحلية، خاصة في المناطق المهمّشة.

حتى وان كانت الخطوة الاولى صغيرة فهي مهمة وتخلق الامل بغد افضل للثقافة في تونس اذ ان ميزانية وزارة الشؤون الثقافية قدّرت في هذا العام بـ425 مليون و490 ألف دينار، بزيادة بـ3% مقارنة بـ2024، ووفق ما أكّدته وزيرة الشؤون الثقافية أمينة الصرارفي في الجلسة العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم لمناقشة المهمة الخاصة بوزارة الثقافة ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ستوجّه الزيادة الجديدة إلى نفقات الاستثمار، التي ستشهد بعد نحو أكثر من عقد من التقشّف في المجال الثقافي دون سواه، تطوّرا بـ8%. وهو أمر محمود ومرغوب في ظل اهتراء البنية التحية لدور الثقافة، الرافد الأول والأساسي للمعرفة لدى شباب المناطق الداخلية، حيث إنّ 70% من شبكة دور الثقافة والمتكونّة من 242 دور ثقافة بكامل الجمهورية تشكو من الاهتراء والتهالك، وفق التقارير الرسمية لوزارة الشؤون الثقافية.

الثقافة ليست مجرد مهرجانات... بل وعي وهوية

الثقافة ليست مجرد عروض صيفية. إنها ما نُفكّر به، ما نُبدعه، ما نُورّثه. إنها ما يجعلنا تونسيين، لا فقط بالبطاقة، بل بالوجدان. حين نُعيد للثقافة مكانتها، نُعيد لتونس روحها. نُعيد لها تلك القدرة العجيبة على الإبهار، على التأثير، على الحضور. نُعيد لها تلك الصورة التي كانت تُلهم العالم بلد صغير، لكنه كبير بفكره، بفنّه، بإنسانيته.

البريق لا يُشترى... بل يُصنع

يؤكد استطلاع للاراء أنجزته مؤسسة إمرود كونسيلتينغ قبل عام الخلل الكبير في علاقة التونسيين بالثقافة والتراث رغم ما تزخر به تونس من معالم تاريخية ومتاحف وآثار وما تقدمه من تظاهرات ثقافية منتشرة من شمال إلى جنوب البلاد أغلبها مجاني.

الأرقام التي قدمها الاستطلاع مفزعة بالفعل إذ أن 94 في المئة من المستجوبين ليسوا منخرطين في مجموعة أو في ناد ثقافي، و81 بالمائة لم يحضروا منذ سنة أي تظاهرة ثقافية أو فنية، و70 بالمائة لم يزوروا أي مهرجان أو موقع أثري ولا معلما تاريخيا أو متحفا خلال الأشهر الـ12 الأخيرة. وخلص الاستطلاع الى ان التونسي لا يرفض الثقافة بل هناك إشكال متعلق في كيفية الوصول إليها، كما غابت عنه سلوكات تدفعه إلى الأنشطة الثقافية. وهذا جزء من الإشكال الذي تبدو جذوره عميقة في نسيج المجتمع التونسي، وتتداخل فيه مجالات مختلفة من السياسة إلى التعليم إلى الجغرافيا إلى الوضع الاقتصادي وغيرها.

لا نحتاج إلى التشكيك في الأرقام الخطيرة التي قدمها الاستطلاع، تكفي إطلالة على التظاهرات الثقافية، ومناطق تركزها في العاصمة تونس والمدن الكبرى، وغياب الجمهور عن أغلبها، لنتبين حجم القطيعة التي توسعت بين التونسي وكل ما هو ثقافي وفني في بلاده.

من المؤسف ألا يحضر أمسيات الأدب أو المحاضرات أو المعارض أو الفعاليات الفنية مثلا عدا من يقدمونها وأهاليهم وأصدقائهم في أحسن الأحوال. من المؤسف أن تعاني المتاحف الهامة قلة الإقبال وأخرى الإغلاق مثل متحف قرطاج. وإن كان البعد الاقتصادي المتمثل في ارتفاع الاسعار من أسباب عزوف التونسيين عن الثقافة فإن المشكلة أعمق من مجرد أزمة اقتصادية، اذ هناك تظاهرات مجانية ومع ذلك لا يحضرها أحد وهو ما يؤكد ان المسالة تنطوي على خلل أخطر بكثير يهدد البلاد التي تعتبر رمزا للتنوير والحداثة بين البلدان العربية.

رغم جهد السلطة ممثلة بوزارة الثقافة في دعم الأنشطة الثقافية التي تدعم المبدعين وأعمالهم وتنظم الفعاليات الثقافية الكبرى والصغيرة، والتي يكون أغلبها بالمجان، فإن الفعل الثقافي مازال لا يلقى الإقبال الكافي، خاصة في المناطق الداخلية حيث يكثر الفقر ويعم الإحباط ويتمدد الانغلاق. ربما يعود ذلك إلى ضعف تنظيمي أو تراجع الجودة، خاصة وأن الإنترنت فتحت أعين الجميع على مستويات فنية وثقافية عالية. وبالتالي فالثقافة المجانية الرديئة منفرة ولا يمكنها أبدا أن تدفع باتجاه الأمل (وهذه وظيفة الثقافة)، ولا يمكنها استقطاب الجمهور شأنها شأن الثقافة التي سعت الحكومات السابقة منذ الاستقلال الى ان تفصلها على مقاس مصالح أشخاصها.

كما يغيب في تونس مبدأ هام للغاية هو الصناعة الثقافية، لا نبالغ إن قلنا بانعدام هذه الصناعة، كما ينعدم الإيمان بأن الثقافة قوة ناعمة هامة يمكنها خلق تنمية مستدامة. مثلا لنرى حال مسرح الجم الأكبر والأكثر اكتمالا من مسرح الكوليسيوم في روما، ونرى كيف استثمر الإيطاليون معلمهم وكيف استثمر التونسيون معلمهم.

لن يعود البريق بميزانية ضخمة فقط وبتخفيضات في الاسعار ، بل بإيمان حقيقي بأن الثقافة هي الحل ، لن يعود البريق إذا لم نُربّ أبناءنا على حبّ المسرح، والموسيقى، والكتاب ، لن يعود البريق إذا لم نُكرّم مبدعينا في حياتهم، لا فقط في رثائهم. ان تونس تستحق أكثر. وتونس قادرة على الابداع أكثر ، ولنجعل من كل مهرجان، لا مناسبة للرقص فقط، بل لحظة نُعيد فيها اكتشاف أنفسنا.

المدير الجهوي للتجارة بنابل لـ«24/24»

وفرة في التزويد وبرنامج رقابي مكثف استعدادا للموسم الصيفي والسياحي

سماح باشا

أكد المدير الجهوي للتجارة بنابل، سمير الخلفاوي في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة أن مصالح الإدارة الجهوية انطلقت في تنفيذ خطة عمل متكاملة لمجابهة الارتفاع المتوقع في نسق الاستهلاك مع حلول العطلة الصيفية وتزايد عدد الزوار، نظرا لطابع ولاية نابل كوجهة سياحية مميزة.

وأشار الخلفاوي إلى وفرة ملحوظة في المنتوجات الفلاحية ومشتقات الصيد البحري، حيث سجلت الأسواق استقرارا في الأسعار وتوفرا في المنتجات الأساسية على غرار الطماطم والفلفل والغلال بمختلف أنواعها، كما نوّه إلى تحسن العرض في اللحوم البيضاء، مع تسجيل تراجع في أسعار شرائح الدجاج الجاهز للطبخ والديك الرومي، وتوفير مخزونات مهمة من اللحوم المجمدة الموجهة للقطاع السياحي.

في المقابل، تتواصل الإشكاليات المتعلقة بارتفاع أسعار اللحوم الحمراء وخاصة لحم الضأن، وهو ما يعود إلى مشاكل هيكلية تعاني منها المنظومة الإنتاجية في هذا القطاع، وفق ما أفادنا به المتحدث. وبخصوص المواد الأساسية المدعّمة، أفاد الخلفاوي أن عمليات التزويد تسير بشكل منتظم، وخاصة في ما يتعلق بالفرينة والسميد، رغم الارتفاع المسجل في استهلاك الخبز. وفي هذا الإطار، تم توفير كمية استثنائية بلغت 2249 قنطارا من الفرينة المدعّمة لفائدة 70 مخبزة في المعتمديات الساحلية مثل نابل والحمامات وقليبية، وأخرى داخلية كقرمبالية وبني خلاد.

وأضاف الخلفاوي أن الوضع العام للتزويد بمادة الخبز مستقر، ولا وجود لأي مؤشرات على النقص أو الاضطراب، مشيرا إلى تواصل المتابعة اليومية لعمليات التزويد بالأسواق، مع تعزيز فرق المراقبة الاقتصادية وتنفيذ برنامج خصوصي للمراقبة خلال شهري جويلية وأوت.

ويستهدف هذا البرنامج أساسا مقاومة الاحتكار والمضاربة والتدخل في مسالك توزيع المواد المدعّمة، حيث تم في هذا السياق حجز أكثر من 15 ألف علبة تبغ وإغلاق 6 محلات بسبب تجاوزات تتعلق بالتزود.

كما شملت الإجراءات الرقابية المحلات ذات النشاط الكثيف القريبة من المسالك السياحية، مع تكوين فرق متنقلة خلال الفترات المسائية لمتابعة الأسعار وضمان انتظام التزويد في المناطق الشاطئية.

من بينها إلغاء إجبارية السيزيام وتطبيق الارتقاء الآلي

4 أسباب كبرى دمّرت التعليم

صابر الحرشاني

تشهد المنظومة التربوية أزمة بنيوية طويلة الأمد، اتسعت رقعتها خلال السنوات الأخيرة، وتعمّقت مظاهرها لعدّة اسباب.

ويحمل طرح المواضيع التربوية اثر الانتهاء من انجاز مختلف الامتحانات الوطنية و اختتام السنة الدراسية و التكوينية سعيا لتسريع اصلاح مجالي التربية و التكوين، سيما ان وزير التربية نور الدين النوري قد كشف ان الشروع في ورشات الاصلاح سيكون قريبا.

و من بين أبرز الأسباب التي أدّت إلى هذا الوضع، قرار إلغاء إجبارية مناظرة السيزيام التي كانت تشكّل محطة أساسية في التكوين الدراسي، وتضبط إيقاع السنوات الأولى من التعليم الابتدائي. اعتماد نظام اختياري أضعف مكانتها، وقلّص من قيمتها التحفيزية.

ولم يعد يرى التلميذ في السنة السادسة هدفًا يستوجب مضاعفة الجهد، انما مجرّد سنة انتقالية، لا تتطلب إعدادا خاصا ولا تركيزًا مضاعفًا، سوى للطامحين الى دخول المدارس الاعدادية النموذجية .

ارتقاء آلي بلا كفاءة

ولم يكن إلغاء إجبارية السيزيام المعطى الوحيد الذي أثّر سلبا على أداء المدرسة، حيث عمق الازمة ايضا قرار تعميم ما يُعرف بالارتقاء الآلي و الذي اعتمد في مراحل مختلفة تحت عناوين «الإنقاذ» و«المرونة»، مما خلق حالة من عدم التوازن في العلاقة بين التلميذ والتقييم. ولم يعد المرور من مستوى إلى آخر رهين اكتساب المعارف أو تحقيق الأهداف، بل تحوّل إلى مسار شبه آلي حيث أن تلميذ السنة الخامسة على سبيل المثال يمكن يرتقي إلى السادسة دون امتلاك المهارات الضرورية، وتلميذ الإعدادي بدوره يمكن ان يمر إلى الثانوي دون تمييز فعلي بين من يملك الكفاءة ومن يفتقر إليها.

وقد اضعف هذا الاختيار مصداقية التعليم العمومي، حيث وجد المعلم نفسه أمام اقسام تضم تلاميذ بمستويات متباينة، بعضهم يجهل القراءة والكتابة احيانا، وآخرون يعانون من ضعف التركيز، وبعضهم الاخر لم يستوعب حتى مكتسبات السنوات السابقة، حيث اربك هذا التفاوت العملية التربوية، وأضعف أثرها، وجعل المهام البيداغوجية اليومية تتحوّل إلى محاولات للترقيع أكثر منها بناء حقيقي.

معضلة المقاربة بالكفايات

ويؤكد خبراء المجال التربوي أن المقاربات بالكفايات التي عوضت المقاربة الشمولية في التعليم الابتدائي تم تطبيقها طُبّقت بطريقة شكلية، دون تحضير فعلي للبنية التربوية، ودون تكوين فعلي للإطار التربوي، حيث ان هذه المقاربة، ترتكز على تحقيق كفاءات محددة لدى التلميذ بدل تكديس المعارف، وتتطلّب منظومة تقييم جديدة، ومناهج تفاعلية، ووسائل تعليمية حديثة. حيث ان تطبيقها كان عموديا و ذلك من خلال نصوص ومذكرات إدارية، دون أن يترافق مع تغيير فعلي في طرق التدريس، فكانت النتيجة فشلًا ذريعا في تحقيق الأهداف، وضياعًا في المفاهيم، وإرباكًا لدى المعلم والمتعلم على حدّ سواء.

ولم يتعلّم التلميذ كيف يفكّر، ولم يكتسب أدوات حلّ المشكلات، ولم يُمنح فرصة لربط المعرفة بالواقع، و ما ظل قائما هو نفس المنطق القديم الذي لا يتعدى حدود الحفظ، والاستظهار، و التقييم العددي دون ترجمة المقاربة إلى ممارسات داخل القسم، ولم تُدمج تكنولوجيا التعليم بالشكل المطلوب، ولم تقع مراجعة البرامج الدراسية بشكل يجعلها مرنة وقابلة للتكيّف مع خصوصيات التلاميذ والمحيط.

التهميش

و في جانب آخر، يمثل تهميش دور المعلّم سببا جوهريا في تراجع الأداء العام للمدرسة حيث ان المربّي الذي كان يُنظر إليه كفاعل محوري داخل المجتمع، تعرّض لوضعية مهنية صعبة، نتيجة هشاشة الوضع المادي، وغياب التكوين المستمر، وكثرة الأعباء الإدارية، وتراجع الحماية القانونية، اذ اصبحت الانتدابات في السنوات الماضية تعتمد على حلول ظرفية، مثل التعاقد، دون مراعاة للجوانب البيداغوجية، ودون تكوين فعلي يُعدّ المعلم الجديد لمهامه التربوية.

كما لم يعد التكوين البيداغوجي يمثل أولوية في السياسات العمومية، حيث فقدت مراكز التكوين التربوي دورها التأطيري، و وجد المعلم نفسه وحيدا أمام مشاكل متزايدة في القسم، دون دعم نفسي أو تقني أو تأطير مستمر.

كما ظلت الإصلاحات المعلنة حبيسة المكاتب، ولم تمسّ جوهر الأزمة، الإصلاح الحقيقي يبدأ بإعادة النظر في منظومة التقييم، وربط النجاح بالاستحقاق، وإعادة الاعتبار للامتحانات الجدية، وإلغاء كل مظاهر الارتقاء الآلي لان المدرسة تحتاج إلى إعادة بناء شاملة، تبدأ من البرامج وتنتهي بالبنية التحتية، وتمرّ حتما عبر الإنسان، أي المعلم، وتكوينه، وتمكينه، وتحفيزه.

و لا يمكن الحديث عن جودة في التعليم في ظل تغييب ثقافة التقييم، وتفكيك علاقة التلميذ بالنجاح، وتهميش المحفزات، وتطبيق مقاربات بيداغوجية دون تمهيد، حيث ان كل عنصر من هذه الأسباب الأربعة هو كاف لوحده لخلق اختلالات، لكن اجتماعها في فترة قصيرة، وغياب الإصلاح الموازي، جعل المدرسة التونسية تدفع الثمن مضاعفًا.

ويجب ان يبنى الحديث عن الحلول على الاعتراف بالواقع، لا بتجميله و إعادة العمل بمناظرة السيزيام بصفة إجبارية خطوة ضرورية لإحياء روح التحدي والانضباط في السنوات الأولى، اضافة الى إلغاء الارتقاء الآلي وتحميل التلميذ والعائلة مسؤولية المسار الدراسي.

اجمالا يبدو ان ما تعيشه المدرسة هو نتيجة خيارات قابلة للمراجعة، كما يبدو ان التأخر في هذه المراجعة ستكون له نتائج وخيمة.

يناقش مقترحين لتعديل الفصل 96

هل يزيح البرلمان «السيف المسلط» على الإدارة؟

صابر الحرشاني

يتجدد النقاش تحت قبة البرلمان حول واحد من أكثر فصول المجلة الجزائية إثارة للجدل، وهو الفصل 96، الذي ظل يُوصف على مدى سنوات طويلة بـ»السيف المسلط» على الإدارة.

وشرعت لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب في مناقشة مقترحين لتعديل الفصل 96، تم دمجهما في مشروع موحد وسط تطلعات لانهاء حالة الشلل التي أصابت الإدارة وتفتح الباب أمام حقبة جديدة من المبادرة والمسؤولية.

فصل مثير للجدل

ويُعاقب الفصل 96 من المجلة الجزائية، في صيغته الحالية، كل موظف عمومي أو من في حكمه يستغل وظيفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره، أو يلحق ضررا بالإدارة، أو يخالف التراتيب المعمول بها في الصفقات والشراءات وغيرها من العمليات المرتبطة بالمصلحة العامة. وتصل العقوبة إلى السجن لمدة 10 سنوات وخطية مالية تساوي قيمة المنفعة أو الضرر.

وقد أدى هذا النص، الذي وُضع أصلاً لحماية المال العام، إلى نتائج عكسية، إذ تحول إلى مصدر خوف لدى عديد المسؤولين الإداريين، وأصبح كثيرون منهم يرفضون اتخاذ قرارات خشية التتبعات الجزائية، حتى في الحالات التي يكون فيها القرار الإداري محل اجتهاد حسن النية.

و في هذا السياق، تلقّت لجنة التشريع العام بالبرلمان منذ مدة مقترحين اثنين لتعديل الفصل 96، تم دمجهما في مشروع قانون موحّد يجري نقاشه حاليا، ويمثل هذا المشروع تتويجا لمسار طويل من الدعوات القانونية والسياسية لتحرير الإدارة من النصوص القانونية التي تُجرّم الخطأ المهني غير المقصود وتساويه بالفساد المقصود والمتعمد.

وينص المقترح الأول على ضرورة توفر عنصر سوء النية لقيام الجريمة، أي أنه لا يمكن تجريم الفعل الإداري لمجرد حصول مخالفة شكلية أو تجاوز إجرائي، ما لم يكن هناك قصد صريح لتحقيق فائدة أو الإضرار بالمصلحة العامة. كما يدعو إلى إضفاء مرونة على العقوبات وتوسيع صلاحيات القاضي لتقدير طبيعة الفعل الإداري وسياقه.

أما المقترح الثاني، فيذهب إلى مزيد من التنقيح، وذلك من خلال إلغاء التداخل بين الفصلين 96 و97 من المجلة الجزائية، وتخفيض سقف العقوبات، وتحديد الجرائم الاقتصادية والإدارية بما يمنع الخلط بين ما هو جنائي وما هو تأديبي أو إداري بحت.

خطوة اصلاحية

وقد عبر عدد من النواب عن دعمهم الكامل لهذا التعديل، معتبرين أنه يمثل خطوة إصلاحية جريئة تهدف إلى ترسيخ مبدأ التوازن بين حماية المال العام وضمان حسن سير المرافق العمومية.

ولا يقتصرالجدل حول الفصل 96 على أروقة مجلس النواب، بل هو امتداد لحالة من الاحتقان الإداري، ولتجاذبات قانونية عمرها سنوات، خاصة بعد أن وجد العديد من الإطارات السابقين أنفسهم محل تتبعات جزائية بسبب قرارات اتخذوها في إطار مهامهم، دون أن تتوفر قرائن قاطعة على سوء النية أو التلاعب.

وقد أكد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، في أكثر من مناسبة، ضرورة تعديل الفصل 96، مشيرا إلى أن عددا من المسؤولين يتهربون من أداء واجباتهم بتعلّة الخوف من هذا الفصل، الأمر الذي يعطّل المرفق العام ويفتح الباب أمام البيروقراطية.

كما أمر في ماي من السنة الماضية بإدراج حكم جديد يُجرّم من يتعمد الامتناع عن تنفيذ القرارات الإدارية، معتبرًا أن «الإحجام عن المبادرة خوفًا من المسؤولية يضر بالمصلحة العامة أكثر من الاجتهاد الذي قد يخطئ».

ويندرج هذا التوجه ضمن تصور أشمل يقوم على تشجيع الاجتهاد الإداري، لا معاقبته. وقد أجمع عدد من الخبراء القانونيين على أن الفصل 96، بصيغته الحالية، يُسهم في خلق ما يسمى بـ»الإدارة المترددة»، وهي حالة تفضّل فيها الإطارات عدم المجازفة، حتى وإن كانت القرارات ضرورية، خشية الوقوع تحت طائلة القانون.

ويؤكد أنصار التعديل أن النص القانوني يجب أن يميز بوضوح بين من يتعمد خرق القانون لتحقيق منفعة شخصية أو للإضرار بالإدارة، وبين من يتخذ قرارًا اجتهاديًا في إطار صلاحياته، ووفقًا للسياسات العامة والتعليمات الإدارية.

و رغم الحماسة التي يلقاها هذا المشروع في الأوساط الإدارية والبرلمانية، فإن البعض لا يخفي تحفظه على التعديل، خشية أن يتم توظيفه كأداة لتمرير التجاوزات الإدارية تحت غطاء «الاجتهاد». ويؤكد هؤلاء على ضرورة أن يتزامن هذا التعديل مع تعزيز الرقابة، وتطوير آليات المحاسبة والتفقد الإداري، بما يمنع أي استغلال سيء للنص الجديد.

وفي المقابل، يرى المؤيدون أن التعديل لا يعني التساهل مع الفساد، بل هو استجابة لحاجة ملحة إلى تحرير المبادرة داخل الإدارة، خاصة في مرحلة حرجة تتطلب الإسراع بإنجاز المشاريع والقرارات، دون أن تظل الإدارة حبيسة الخوف من الفصل 96.

ترقّب

ويحظى هذا المشروع باهتمام لافت، ليس فقط لأنه يمسّ مباشرة بمصير آلاف الإطارات والموظفين في الدولة، بل لأنه يعكس تصورًا جديدًا لدور الإدارة في تونس، وتحولًا في العلاقة بين القانون والبيروقراطية، وبين التشريع والمصلحة العامة.

وفي انتظار عرض المشروع على التصويت، يراهن عديد المتابعين على أن هذا التعديل قد يشكّل نقطة تحول في علاقة الموظف بالدولة، وقد يكون خطوة أولى نحو إصلاح قانوني أعمق يشمل مجمل النصوص الزجرية ذات الطابع الإداري.

في ظل تحركات الأطباء الشبان واحتجاجاتهم:

رئيس الجمهورية يوجه رسالة طمأنة للعاملين في القطاع الصحي وللمواطنين

انسحب نحو 7 آلاف طبيب شاب من الأطباء المقيمين والداخليين من المستشفيات العمومية بداية من يوم الثلاثاء 1 جويلية 2025، إضافة إلى مواصلة مقاطعة اختيار مراكز التربصات، وذلك احتجاجًا على عدم استجابة وزارة الصحة لمطالبهم.

وقبل إعلان المنظمة عن قرار الانسحاب من المستشفيات، نظمت سلسلة من التحركات الإحتجاجيةمطالبة بالترفيع في منحة حصص الاستمرار وبتحسين ظروف العمل كما دعت إلى وضع معايير واضحة لتقييم التربصات الطبية وإعادة النظر في عام الخدمة المدنية للأطباء الشبان وشروط الإعفاء. وفي نفس اليوم، نظمت المنظمة التونسية للأطباء الشبان، وقفة احتجاجية أمام المسرح البلدي، استنكارا للقرار الصادر عن وزارة الصحة والقاضي بإلزام الأطباء المقيمين بمواصلة العمل بمراكز تعيينهم الحالية.

واعتبرت المنظمة أن «هذا القرار يتعارض مع الفصل 8 و37 من القانون المنظم للدراسات الطبية مما سيؤثر على مسارهم الأكاديمي وتحصيلهم العلمي في مواصلة لمحاولات تهميش حقوقهم والتضييق على تحركاتهم وفق بيانها.

وفي نفس الوقت، عبّرت المنظمة عن «استنكارها الشديد للخطاب الصادر عن وزير الشؤون الاجتماعية، إثر جلسة التفاوض بتاريخ 30 جوان 2025، والتي تضمنت تهديدًا صريحًا بالتتبع القضائي للوفد التفاوضي للمنظمة التونسية للأطباء الشبان في حال مواصلة التحركات الاحتجاجية، إضافة إلى التقليل من خطورة أزمة تَهجير الأطباء في تناقض صريح مع الخطاب الرسمي للسلطة فيما يتعلق بالدفاع عن مرجعية المرفق العمومي والمستشفى العمومي باعتباره أساس الدولة الاجتماعية وفق نص البيان.

كما أكد المكتب الوطني للمنظمة التونسية للأطباء الشبان «غياب أي نية تفاوضية حقيقية من قبل سلطة الإشراف، مما يعمّق الأزمة ويدفع الأطباء الشبان إلى خيار الهجرة على مضض ودعا المكتب الوطني للمنظمة التونسية للأطباء الشبان كافة الأطراف، والأساتذة الاستشفائين الجامعيين إلى تحمّل مسؤولياتهم التاريخية والتضامن مع الأطباء المقيمين وحماية المرفق الصحي العمومي بما يحفظ كرامة المواطن والأطباء على حد السواء.

كما شددت المنظمة في السياق نفسه، على «رفضها لكل الخطابات التي تسوّق لوجود أطراف سياسية متخفية وراء حراك الأطباء الشبان، باعتبارها محاولات للحياد عن مطالبها المشروعة وتوجيهها نحو صراعات أخرى وفق نص بيانها.

جمعية «تقاطع» تساند تحركات الأطباء الشبان

من جهتها، عبرت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، في بيان أصدرته في اليوم نفسه، عن «استنكارها لما يتعرض له الأطباء الشبان من تجاهلٍ من قبل سلطات الإشراف، علاوة على التهديد والوعيد بهدف إسكات أصواتهم وثنيهم عن مواصلة تحركاتهم المشروعة في الدفاع عن حقوقهم». وقالت الجمعية إنّ الأطباء الشبان يخوضون سلسلة من التحركات الاحتجاجية، انطلقت يوم 21 أفريل 2025، تلاها إضراب ومسيرة احتجاجية يوم 2 ماي 2025، إضافة إلى إضراب دام 5 أيام خلال شهر جوان الماضي.

وأكدت أن هذه التحركات جاءت إثر «تواصل سياسة اللامبالاة من قبل سلطات الإشراف تجاه جملة من المطالب تتلخص في الإعفاء من الخدمة المدنية الإلزامية، ومراجعة نظام التأجير غير العادل وعدد ساعات الاستمرار الليلية، وتحسين المنحة الشهرية بما يعكس طبيعة العمل». وفق بيان جمعية «تقاطع».

عمادة الأطباء تدخل على الخط

من جهته، أصدر المجلس الوطني لعمادة الأطباء التونسيين، يوم الأربعاء 2 جويلية 2025 بلاغا أكد فيه أنّ العمادة تتابع «ببالغ القلق التطورات الراهنة المرتبطة بالتحركات الاحتجاجية للأطباء الشبان»، معلنة « استعدادها الكامل لمواصلة لعب دور الوسيط النزيه والفعّال بين الأطباء الشبان والسلطات المعنية، في إطار حوار جدّي ومسؤول»، وفق نص بيانها.

واعتبرت عمادة الأطباء التونسيين، أنّ «مطالب الأطباء الشبان مشروعة فيما يتعلق بتحسين ظروف العمل ومراجعة منظومتهم الأجرية»، وأنّ «استعدادها للعب دور الوسيط يأتي انطلاقًا من مسؤوليتها الأخلاقية والمهنية»، وفق بلاغها. وشددت عمادة الأطباء على أنها «تُدرك تمامًا حجم التحديات الاقتصادية والصحية التي تمر بها تونس، وتتفهم انعكاساتها على قدرة السلطات العمومية على الاستجابة الفورية»، قائلة إنّ «الحل لا يمكن أن يكون إلا بالحوار البنّاء والتفاوض الهادئ، بما يُجنّب البلاد مزيدًا من التوتر، ويُحقق التوازن بين حقوق الأطباء وواجباتهم، ويصون استمرارية المرفق الصحي العمومي».

وإذ أكدت العمادة على «ضرورة مراعاة مصلحة المرضى وضمان حقهم في خدمات صحية آمنة ومستمرة، فهم الطرف الأساسي والمستفيد النهائي من المنظومة الصحية»، فإنها شددت في المقابل، على أنها «تضع مصلحة الوطن والمنظومة الصحية فوق كل اعتبار، ودعت كافة الأطراف إلى تغليب صوت الحكمة وتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة».

رئيس الجمهورية يتدخل

وفي لفتة اعتبرها الملاحظون تطمينية للاطباء الشبان وسائر الاطارات الطبية وشبه الطبية والمواطنين ، أكّد رئيس الجمهورية لدى لقائه الثلاثاء1 جويلية 2025 بوزير الصحة مصطفى الفرجاني على ضرورة الإسراع بوضع نظام قانوني جديد يحفظ حقوق الأطبّاء والإطار شبه الطبّي والعُمّال ويصون كرامتهم مشيرا في هذا السياق إلى أنّ تونس تعتزّ بالخرّيجين من كليات الطبّ بل إنّ لديها مدرسة يشعّ خرّيجوها في كافّة أنحاء العالم. وقال رئيس الجمهورية إن «خير دليل على ذلك العدد الكبير للأطباء وللإطارات شبه الطبّية الذين توجّهوا إلى العمل بالخارج، بل إنّ أعرق كلّيات الطبّ في العالم لا يتردّد المسؤولون عنها في دعوة خيرة إطاراتنا للعمل بها». وخلُص رئيس الجمهوريّة إلى التأكيد على أنّ الصحّة العمومية ستتعافى وسيلقى المرضى في تونس كلّ الرعاية والإحاطة اللاّزمتين مع تأكيده أنّ مقاربة عديد الملفّات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تقوم على مقاربة وطنيّة شاملة.

ما اعلن عنه الرئيس قيس سعيد يعد رسالة مهمة للاطباء الشبان وسائر الاطباء وكل العاملين في القطاع الصحي اضافة الى المواطنين مفادها ان الدولة تبحث عن حلول لهذه الازمة قد لا تتحقق بسرعة في ضوء الازمات المالية والهيكلية التي ورثتها من حكومات لم تعمل طيلة عقود على حل مشاكل القطاع الصحي بل تركتها حتى تتراكم وتتعفن اكثر فاكثر ما يعسر ايجاد حل لها بسرعة وان الامر يحتاج الى خطاب رصين والى حوار مرن بين كل الاطراف حتى يتم تجاوز هذه الازمة لما فيه خير القطاع الصحي وكل العاملين به وما فيه خير الدولة والمواطنين.

تحت مجهر «24/24»
بعد نتائج الباكالوريا:

كيف تستفيد تونس من كفاءاتها؟

اعداد : مفيدة عياري

لا تزال تونس، منذ عقود، تواجه معضلة حقيقية في علاقتها بكفاءاتها الوطنية، رغم ما تزخر به من عقول لامعة في مختلف المجالات، بدءًا من التعليم والهندسة، وصولًا إلى العلوم والتكنولوجيا والطب. وتتكرّر كل سنة، عند صدور نتائج امتحانات الباكالوريا، ذات الملاحظة المُرّة: بلادنا تُنجب متفوقين من طراز رفيع، ثم تتخلّى عنهم أو تدفعهم، طوعًا أو كرهًا، إلى الهجرة.

وقد أظهرت نتائج دورة الباكالوريا الأخيرة هذه الحقيقة مجددًا، إذ تألّق العديد من التلاميذ بأعداد قياسية ونجحوا في تحقيق معدلات مشرفة تصل في بعض الشعب إلى 19 وأكثر، وهو ما يعكس جودة التعليم في بعض المؤسسات، وجهود التلاميذ، والدور المحوري للعائلة التونسية التي ما زالت، رغم كل التغيرات في المفاهيم، تعتبر التعليم أحد المفاتيح الأساسية للترقي الاجتماعي.

غير أن هذا النجاح المدرسي، الذي يُفترض أن يكون الخطوة الأولى نحو بناء نخب وطنية تسهم في تطوير البلاد، يتحوّل في الواقع إلى جسر نحو الخارج، إذ تسارع الجامعات الأجنبية، خاصة الفرنسية والألمانية والبلدان الناطقة باللغة الانقليزية إلى استقطاب هؤلاء النجباء عبر عروض مغرية للدراسة والمنح وفرص العمل. وهكذا، تتحوّل الكفاءة من رصيد وطني إلى رافد يعزز تقدم بلدان أخرى.

هجرة الكفاءات بالأرقام: نزيف لا يتوقف

تكشف الأرقام الرسمية وغير الرسمية عن حجم النزيف الذي تعاني منه البلاد. فقد صرّحت عمادة الأطباء أن أكثر من 3000 طبيب تونسي غادروا البلاد بين 2018 و2023، بمعدل 600 طبيب سنويًا. أما في قطاع المهندسين، فقد أكدت هيئة المهندسين أن ما يزيد عن 10000 مهندس غادروا تونس خلال السنوات السبع الأخيرة، فيما أشارت تقارير أخرى إلى أن حوالي 60 بالمئة من خريجي المدارس العليا في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يختارون مغادرة البلاد بعد ثلاث سنوات من التخرج. كما تُقدّر نسبة الأساتذة الجامعيين الذين غادروا نحو أوروبا أو دول الخليج بما يقارب 15 بالمئة من مجموع الإطار التدريسي الجامعي خلال العقد الأخير.

هذه الأرقام الصادمة تُترجم فشل السياسات العمومية المتبعة منذ عقود في استبقاء النخب، وتطرح إشكالية عميقة حول كيفية توجيه الطاقات الشابة والاستفادة منها قبل أن تصبح رافدًا لتقدّم البلدان الأخرى.

فرص ممكنة... ولكن تحتاج إلى إرادة

الاستفادة من الكفاءات التونسية لا تستوجب دائمًا ميزانيات ضخمة، بقدر ما تحتاج إلى رؤى واضحة وإرادة صادقة. فهناك ثلاث مستويات للعمل :

• استبقاء الكفاءات: ينبغي أن تتحرّك الدولة من أجل خلق بيئة محفزة للإبداع والعمل، وهو ما يمرّ أساسًا عبر إصلاح الإدارة، وتسهيل المبادرة، وضمان ظروف عمل محترمة في المؤسسات العمومية، خاصة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث.

• تشجيع الكفاءات المهاجرة على المساهمة عن بعد: بدل أن نخسرها كليًا، يمكن للدولة أن تخلق آليات تمكن التونسيين المقيمين في الخارج من تقديم خبراتهم للداخل. على سبيل المثال، عبر منصات رقمية للتدريس الجامعي عن بعد، أو عبر شراكات بين المخابر البحثية في تونس وتلك في المهجر.

• تحويل الهجرة إلى فرصة: لا يمكن منع الهجرة، ولكن يمكن تحويلها إلى مكسب وطني، عبر برامج لربط الكفاءات التونسية بالخارج بالمشاريع الوطنية، وتحفيزهم على الاستثمار في بلدهم الأم، وتمكينهم من المشاركة في السياسات العمومية، خاصة في مجالات التكنولوجيا، والتعليم، والاقتصاد الأخضر.

نتائج الباكالوريا: مؤشر على الإمكانيات الكامنة

ما شاهدناه في نتائج الباكالوريا الأخيرة ليس حدثًا عابرًا. إنه تجلٍّ لقدرة البلاد على إنتاج عقول قادرة على التميّز في أصعب الظروف. فإذا كان تلميذ في منطقة داخلية أو حي شعبي قادرًا على تحقيق معدلات تنافس كبرى الجامعات العالمية، فذلك يعني أن تونس تملك رأس مال بشري نادرًا ما يتوفر في بلدان مماثلة.

ولكن إذا لم يُتابَع هذا النجاح بمسارات واضحة للدعم، والإرشاد، والتكوين المستمر، فإننا نخاطر بتحويل أحلام شبابنا إلى خيبات، ونبقى ندور في حلقة مفرغة من إنتاج النبوغ ثم هدره.

التمييز الإيجابي في التوجيه الجامعي

من بين الخطوات الممكنة والعملية، التفكير في ربط التوجيه الجامعي بنتائج الباكالوريا وربطه أيضا بحاجيات البلاد الفعلية. يمكن للدولة أن تُطلق برامج خاصة بالنخب المتفوقة، تُوجّه فيها الأوائل نحو تخصصات دقيقة، مع توفير منح داخل تونس، وفرص شراكة مع مراكز بحث عالمية، شرط التزام هؤلاء بالخدمة في البلاد لفترة معينة بعد تخرجهم.

كما يمكن إنشاء مدارس عُليا للنخبة على غرار «بوليتكنيك» في فرنسا، شرط أن تكون ذات استقلالية أكاديمية وتمويل معتبر وشراكات دولية، حتى تحافظ على معايير التفوق والتجديد.

رهان مستقبلي لا يقبل التأجيل

إن السؤال الجوهري اليوم ليس فقط كيف نحتفي بنجاح تلميذ في الباكالوريا، بل كيف نُرافقه ونمنحه الأدوات والإطار المناسب ليتحول من ناجح فردي إلى فاعل في بناء الوطن. فالكفاءات ليست عبئًا بل هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام تونس في زمن الأزمات.

البلاد التي لا تعرف كيف تُدير عقولها، هي بلاد محكومة بالتبعية، وبالهجرة، وبفقدان الأمل. أما تونس، فإنها رغم الصعوبات، ما زالت قادرة على أن تجعل من أبنائها عماد نهضتها فقط إن آمنت بهم، ووضحت لهم الطريق..

المهدية

انتشال جثة فتاة بعد غرقها

تمكنّــت وحدات الإنقــاذ التابعة لمنطقــة الحماية المدنية بالمهدية من انتشــال جثّة فتاة ،تبلغ من العمر 19 عاما، بعد غرقها أثناء الســباحة على الشــاطئ الصخري غير المحروس بكرنيش المهدية. فقد تم إعلام وحدات الحماية المدنية بفقدان الفتــاة التي نزلت للســباحة، قبل أن تتــوارى عن الأنظار و تجرفها التيارات البحرية، وتفارق الحياة غرقا وقد تم العثور على جثتها وانتشالها وتسليمها إلى أعوان الأمن الوطني الذين تعهدوا بالأبحاث في الملف.

السبيخة

زوج يفقأ عين زوجته بشوكة اكل

أقدم زوج، في العقد الرابع من عمره، وأب لثلاثة أطفال، على اقتراف جريمة بشــعة في حق زوجته بمنطقة الفريوات، حيث عمد إلى فقأ عينيها بواسطة شوكة طعام واعتدى عليها بالعنف الشديد في كل أنحاء جسدها إثر خلاف بينهما. وقد تم نقلها في حالة حرجة إلى أحد مستشفيات بسوسة للعلاج. وقد تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطنــي من القبض عليه وبمراجعة النيابة العمومية أذنــت بالاحتفاظ به مع فتح تحقيق لفائدة فرقة مقاومة العنف ضد المرأة والطفل.

السبيخة

وفاة في اصطدام سيارتي نقل ريفي

جد في الطريــق الوطنية رقم 3 حادث مــرور أليم تمثل في اصطدام سيارتي نقل ريفي على مستوى مدرسة الدخيلة.

وقد أودى الحادث بســائق احد السيارتين التي كانت بدون ركاب وأصيب ثمانيــة آخرون من الســيارة الثانية بجروح متفاوتة الخطورة. وتعود أسباب الحادث حسب شهود عيان إلى السرعة وعدم الانتباه.

صفاقس

العثور على 40 كلغ من الكوكايين داخل شاحنة

تمكنت وحدات الحــرس الديواني بصفاقــس من إحباط عملية تهريــب أكثر من 40 كلغ من مــادة الكوكايين ،كانت مخبأة بإحكام داخل شاحنة قادمة من إحدى الدول المجاورة، وقد تعهدت الوحدات المختصة بالملف للكشــف عن المزيد من التفاصيل.

سليمان

وفاة شاب غرقا

توفي شــاب، من مواليد 1998،أصيل أولاد الشامخ التابعة لمعتمدية المهدية، غرقا بشاطئ سيدي الرايس بمنطقة المريسة حيث كان بصدد الســباحة صحبة عدد من رفاقه الا انه لقي حتفه بعد أن جرفته المياه بمساعدة الرياح القوية.

منوبة

حريق بجبل عمار يأتي على مساحة 7 هكتارات

تمكّن أعــوان دائرة الغابات والحمايــة المدنية بمنوبة من إخماد حريق بجبل عمار أتى على مســاحة سبع هكتارات، 6 هكتارات منها نباتات غابية وأعشاب بغابة الشعراء و هكتار من الصنوبر الحلبي الصغير. حيــث تمكنت وحدات الغابات والحماية المدنية، بتعزيزات من الإدارة العامة للغابات والحماية المدنية برادس وأريانــة والجيش الوطني، من تطويق الحريق ومنع انتشــاره وخاصة مع هبوب الريــاح وتخفيف الأضرار والتدخّل لحماية 8 منازل ومنع تسرب الحريق لها بواسطة 10 شاحنات إطفاء.

تونس

26 سنة سجنا لثلاثة أفارقة

أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في تونس حكمًا بالسجن لمدة 26 ســنة مع غرامة مالية تتجاوز مليون دينار بحق ثلاثة أشــخاص من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وذلك بتهم تتعلق بتوطين المهاجرين غير النظاميين في ولاية صفاقس وتبييض الأموال والاتجار بالبشر.

كما كشــفت التحقيقات عن أن المتهمين تلقوا تمويلات من الخارج تجاوزت مليون دينار بهدف توطين سكان من إفريقيا جنوب الصحراء في المنطقة.

القطار

قتل شاب طعنا

شــهدت القطار جريمة قتل راح ضحيتها شــاب في العقد الثاني من عمره. وحســب المعطيات الأولية، فإن شابًا، يبلغ من العمر 18 ســنة، أقدم على تسديد عدّة طعنات إلى الضحية، ما اســتوجب نقله على جناح السرعة إلى المستشــفى. ورغم خضوعه لتدخل جراحي عاجل، فقد لفظ أنفاسه الأخيرة.

ولا تزال الأبحاث جارية لكشف ملابسات الجريمة ودوافعها.

في المعبر الحدودي بغار دماء

احباط تهريب ادوية مخدرة

احبطت صالح الديوانة بالمعبر الحدودي بغار الدماء محاولة تهريب أكثر مــن 3800 حبة دواء مخــدر ، وذلك إثر اخضاع مسافرة إلى التفتيش البدني كانت ترافق مسافرا يقود سيارة تحمــل ترقيما أجنبيا، حيث تم العثور عــلى 3827 حبة دواء مخدر مخفية داخل ملابسها ووسط كيس بلاستيكي موضوع في شكل حزام حول بطنها .

وتم تحرير محضر حجز في الغرض وأذنت النيابة العمومية إثر استشــارتها بإحالــة الملف إلى المصالــح الأمنية المختصة لمواصلة الأبحاث.

في الطريق بين بوحجلة وصفاقس

وفاة كهل في اصطدام سيارة بـ «كريطة»

شــهدت الطريق الرابطــة بين بوحجلــة و صفاقس ،على مستوى منطقة بئر الوصفان، حادث مرور أليم تمثل في سيارة بعربة مجرورة «كريطة».

وقد أســفر الحادث عن إصابة كهــل إصابة بليغة حيث تم نقله إلى المستشفى المحلي بهبيرة ثم إلى وحدة الأغالبة بالقيروان أين لفظ انفاسه رغم محاولات إسعافه.

تونس

8 سنوات سجنا في حق محاسب بمصحة

أصدرت هيئة الدائرة الجنائيــة بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بـ 8 ســنوات سجنا في حق محاســب يعمل بمصحة خاصة بالمنار استولى على مبلغ تجاوز 200 ألف دينار.

وحســب ملف القضية، فقد تم التفطن إلى المظنون فيه إثر عمليات تدقيق وجرد قام بها فريق التفقد بالمصحة

وتم توجيه تهم الاســتيلاء على أمــوال بمقتضى الوظيف والتدليس ومسك واستعمال مدلس.

جرجيس

وفاة شخصين في اصطدام سيارة بشاحنة

أسفر حادث المرور الذي جد بمدخل جرجيس، على مستوى الطريق الرابطة بين وســط المدينة ومدنين، عن وفاة شخصين وتتمثل صورة الحادث في اصطدام بين سيارة خفيفة وشاحنة رباعية الدفع مما أســفر عن وفاة الشخصين على عين المكان أحدهما في العقد الســادس من العمر والثاني في العقد السابع من العمر.

الفيلم التونسي «وين ياخذنا الريح» يتوّج بجائزة «النحلة الذهبية» في مهرجان مالطا لأفلام البحر المتوسط 2025

في إنجاز جديد للسينما التونسية، تُوّج مؤخرا، الفيلم الروائي الطويل «وين ياخذنا الريح» للمخرجة آمال القلاتي بجائزة «النحلة الذهبية» لأفضل فيلم طويل، وذلك ضمن فعاليات مهرجان مالطا السينمائي لأفلام البحر المتوسط في دورته الأخيرة.

ويُعد هذا التتويج تتويجًا ليس فقط للعمل الفني، بل أيضًا لمسيرة متصاعدة للمخرجة الشابة ولفرقة فنية تونسية تعبر بخطى واثقة نحو العالمية.

قصة الفيلم: الحلم، التمرد، والبحث عن الذات

«وين ياخذنا الريح» هو فيلم يجمع بين الرقة الشعرية والواقعية الاجتماعية. من تأليف وإخراج آمال القلاتي، وإنتاج أسماء شيبوب، يضم الفيلم في بطولته نخبة من الوجوه الفنية التونسية المتميزة، أبرزهم سليم بكار، آية باللاغة، سندس بالحسن، ولبنى نعمان.

تدور أحداث الفيلم حول عليسة، فتاة في التاسعة عشرة من عمرها، ذات شخصية متمردة وحالمة، تبحث عن كسر القيود التي تفرضها الحياة اليومية عليها. يشاركها رحلتها مهدي، شاب خجول يبلغ من العمر 23 عامًا، يبدو أنه نقيضها، لكنه في العمق يشاركها نفس الحاجة للهرب والبحث عن معنى. يجد الثنائي في الخيال مساحة للهروب من واقع مأزوم، قبل أن تأتي فرصة غير متوقعة على شكل مسابقة تُمنح فيها جائزة قد تغيّر مجرى حياتهما. ينطلقان في رحلة تمتد عبر الجنوب التونسي، حيث يواجهان سلسلة من التحديات والمفاجآت التي تدفعهما لإعادة اكتشاف نفسيهما، والعلاقة التي تربط بينهما، والعالم الذي يحلمان بتغييره.

أسلوب سردي يوازن بين البساطة والعمق

ما ميّز الفيلم – إلى جانب قصته الإنسانية – هو أسلوبه السردي الذي يمزج بين الواقعية الحميمية والخيال الرمزي، ليقدّم عملاً بصريًا غنيًا بالمشاعر، مع مساحات صمت تعبّر ببلاغة عن الاضطراب الداخلي للشخصيات. اعتمدت المخرجة آمال القلاتي على لغة سينمائية هادئة لكن مكثفة، تعكس حساسية عالية في التعامل مع تفاصيل الشباب، والهوية، والانتماء، والرغبة في الحرية.

حضور دولي لافت وتمثيل مشرف لتونس

رغم المنافسة الشرسة، حيث شارك في المهرجان 55 فيلمًا من 20 دولة متوسطية، استطاع «وين ياخذنا الريح» أن يلفت أنظار لجنة التحكيم والجمهور على حد سواء، بفضل أصالته الفنية وقوته العاطفية. وأشاد النقاد بالتوازن بين الأداء التمثيلي الصادق والتصوير الجمالي، إضافة إلى الموسيقى التصويرية التي لعبت دورًا هامًا في تشكيل الأجواء العاطفية للفيلم.

وكان الفيلم قد انطلق عرضه العالمي في واحد من أبرز المحافل السينمائية الدولية، مهرجان صاندانس السينمائي بالولايات المتحدة، حيث حظي باستقبال نقدي إيجابي. كما شارك لاحقًا في مهرجانات دولية مرموقة مثل مهرجان روتردام ومهرجان إسطنبول السينمائي الدولي، ما أتاح له بناء سمعة قوية في الأوساط السينمائية العالمية.

السينما التونسية... حضور متجدد في الفضاء المتوسطي

يمثل تتويج «وين ياخذنا الريح» حلقة جديدة في سلسلة النجاحات التي تحققها السينما التونسية في السنوات الأخيرة، والتي أثبتت قدرتها على التجديد والمغامرة في الطرح الفني، إلى جانب الحس الاجتماعي والسياسي في معالجة القضايا. وتبرز هذه النجاحات في ظل جيل جديد من السينمائيين التونسيين الذين يجمعون بين التأصيل الثقافي والانفتاح على تقنيات السرد العالمية.

وتؤكد هذه التتويجات أن السينما في تونس لم تعد مجرد وسيلة للتعبير الفني، بل تحوّلت إلى منصة فكرية وإنسانية تسعى لطرح الأسئلة الكبرى، ومساءلة الواقع، وتقديم رؤى جديدة تنبع من سياق محلّي ولكنها تجد صداها في كل مكان.

آمال القلاتي: صوت نسائي واعد في السينما العربية

هذا التتويج يعزز من مكانة آمال القلاتي كمخرجة شابة تملك رؤية خاصة وقدرة على استنطاق الواقع من خلال عدسة سينمائية مبدعة. وتُعد تجربتها مع «وين ياخذنا الريح» بمثابة شهادة ميلاد سينمائي حقيقية، تضعها في مصاف الأصوات النسائية الجديدة التي تسهم في إعادة رسم خارطة السينما في المنطقة.

ريم حمزة

تألق تونسي لافت في القائمة الطويلة لجائزة كتارا للرواية العربية 2025

أعلنت المؤسسة العامة للحي الثقافي "كتارا" عن القائمة الطويلة للدورة العاشرة من جائزة كتارا للرواية العربية 2025، والتي شهدت حضورًا تونسيًا مميزًا في مختلف فئات الجائزة. و يعكس هذا الحضور الحيّ والفاعل المكانة المتنامية للكاتب التونسي في المشهد الأدبي العربي، والاهتمام المتزايد بالرواية كجنس أدبي قادر على التعبير عن التحولات الاجتماعية والثقافية في تونس والمنطقة.

مشاركة تونسية في مختلف الفئات

في فئة الرواية التاريخية، ورد اسم الكاتب عمر الجملي ضمن قائمة الأعمال المختارة، ما يعكس إقبال الكتّاب التونسيين على استكشاف السرد التاريخي كوسيلة لربط الماضي بالحاضر، واستعادة لحظات مفصلية في التاريخ العربي والتونسي بعيون روائية جديدة.

أما في فئة الروايات المنشورة، فقد تمّ اختيار كلّ من سفيان رجب وسمر سمير المزغني، وهما من الأسماء التي رسّخت حضورها في الساحة الأدبية، ويُعدّ ترشيحهما دليلاً على جودة الإنتاج الروائي التونسي المنشور وقدرته على التنافس إقليميًا.

وفي فئة روايات الفتيان، برزت أسماء بسمة الحاج يحيى وبسمة الشوالي ومحمد الفطومي، ما يشير إلى اهتمام متزايد من الكتّاب التونسيين بأدب الناشئة، الذي يُعد من أبرز الأدوات الثقافية لتنشئة جيل قارئ ومبدع.

أما فئة الروايات غير المنشورة، فقد ضمّت القائمة اسم العجمي بن بوبكر، وهو ما يدل على أن الإبداع التونسي لا يقتصر على الأسماء المعروفة أو الأعمال الصادرة، بل يمتد ليشمل أقلامًا جديدة تسعى لإثبات ذاتها في المشهد العربي.

جائزة كتارا: منبر عربي للإبداع السردي

تُعد جائزة كتارا للرواية العربية من أرفع الجوائز الأدبية على مستوى الوطن العربي، وقد أُطلقت بهدف دعم وتكريم الروائيين العرب، وتشجيعهم على مزيد من الإنتاج والإبداع. و تشمل الجائزة عدّة فئات، من بينها الروايات المنشورة وغير المنشورة والرواية التاريخية وأدب الفتيان، إضافة إلى الجائزة الخاصة بالدراسات النقدية وجائزة الدراما التي تسعى إلى تحويل النصوص السردية إلى أعمال درامية.

و قد تميّزت الجائزة منذ انطلاقها بصرامتها في المعايير الفنية، وسعيها لتكريس الجودة والتنوّع الثقافي، وهو ما جعلها تستقطب سنويًا مئات المشاركات من مختلف الأقطار العربية، وتوفّر منصة هامة للتعريف بالمواهب الجديدة وتكريس التجارب الروائية المتميّزة.

دلالة الحضور التونسي

لا شك أن الحضور التونسي اللافت في هذه الدورة من الجائزة يعبّر عن تطوّر المشهد الروائي التونسي، وثراء الأصوات السردية التي تشتغل على مواضيع متعدّدة، تتراوح بين الراهن الاجتماعي والذاكرة التاريخية و الهموم التربوية للناشئة. كما يدلّ هذا التنوّع على ازدياد اهتمام الكتّاب التونسيين بتطوير أدواتهم السردية والانخراط في حوار أدبي مفتوح مع باقي التجارب العربية.

ويُنظر إلى هذه الترشيحات بوصفها إشارات مشجّعة على وجود حركة سردية ناشطة في تونس، تتجاوز الحدود المحلية، وتسعى إلى الانفتاح على المحافل الأدبية الإقليمية والدولية.

انتظار القائمات القصيرة

من المرتقب أن تُعلن كتارا عن القائمات القصيرة في الأشهر القليلة القادمة، حيث سيتم تقييم الأعمال المختارة من قبل لجان تحكيم مختصة في كل فئة. و سيُتوّج الفائزون خلال حفل كبير يُقام في أكتوبر 2025 في العاصمة القطرية الدوحة، وهي مناسبة أدبية سنوية تحظى بمتابعة واسعة من النخبة الثقافية والإعلامية في العالم العربي.

تحركات مكثفة للرئيس الامريكي

هل اقتربت حرب غزة من النهاية ؟

محمد بن محمود

تؤكد تسريبات أمريكية وعبرية ان الصيغة الجديدة الجاري بحثها لإنهاء الحرب في غزة تتضمن ما وصفته مصادر مطلعة بتعويضات سياسية لصالح إسرائيل مقابل إنهاء حرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة، تشمل استئناف الاتصالات مع السعودية بشأن تطبيع العلاقات، وتوقيع اتفاق رسمي مع سلطنة عُمان، وإعلانًا سوريًا بإنهاء حالة العداء مع إسرائيل.

وتهدف هذه الخطوات، بحسب ما نقلت صحيفة هآرتس عن مصادر إسرائيلية وأميركية وخليجية، إلى تليين موقف وزراء اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، تمهيدًا لقبولهم باتفاق يتضمن إنهاء الحرب، واعتبرت الصحيفة أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قيادة حماس في قطاع غزة ستوافق على هذه الصيغة.

وأشارت الصحيفة إلى أن المقترح المطروح يقضي في مرحلته الأولى بإطلاق سراح عشرة أسرى أحياء، يليها التفاوض على المبادئ الأساسية لإنهاء الحرب. وأفاد مصدر بأن التفاهم المسبق على هذه المبادئ يهدف إلى تسريع المفاوضات ومنع انهيارها والعودة للقتال، على أن يُعلَن لاحقًا انتهاء الحرب رسميًا وإطلاق سراح بقية الأسرى.

وتنقل الصحيفة عن مصادرها أن المبادئ المطروحة تتضمن تنازلات كبيرة من جانب حماس، أبرزها نفي قادة الحركة من غزة، وإنهاء حكمها في القطاع، ونقل السلطة إلى ائتلاف عربي يتولى الملفات المدنية وعلى رأسها إعادة الإعمار.

ووفقا للصحيفة، فإن الدوحة قدمت التزامات لقيادة حماس الموجودة على أراضيها بأن الموافقة على الصيغة ستنهي الحرب، مشيرة إلى التزام أميركي بضمان تنفيذ الاتفاق، ومنع إسرائيل من استئناف القتال بعد إطلاق سراح أول دفعة من الأسرى.

في المقابل، تطالب إسرائيل بضمانة تتيح لها استئناف الحرب إذا انهارت المفاوضات بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق. وأشارت الصحيفة إلى أن مسؤولين إسرائيليين كبار صرحوا في الأيام الأخيرة، بأنه طالما تم الحفاظ على هذا المبدأ، ستكون إسرائيل مستعدة للتنازل والمرونة بشأن بنود أخرى في المفاوضات.

وتابعت هآرتس أن بعض الوزراء الذين حضروا اجتماع الكابينيت في قيادة المنطقة الجنوبية قدّروا أن تصريحات رئيس أركان الجيش، إيال زامير، التي قال فيها إن الحرب في غزة استنفدت غاياتها، قد تمت بالتنسيق مع نتنياهو وتمهّد لقبول الاتفاق.

واعتبرت الصحيفة أن التصريحات العلنية للوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش المطالبة بمواصلة الحرب قد تكون مؤشرًا على إدراكهما لوجود تحرّك سياسي؛ في حين لم تستبعد أيضًا أن يكون نتنياهو يمارس خدعة ويخطط للاستمرار في دعم بن غفير وسموتريتش، معوّلًا على الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإطالة أمد الحرب على حساب حياة الجنود والأسرى.وذكرت المصادر أن طرح الربط بين إنهاء الحرب وتعويضات سياسية إقليمية لصالح إسرائيل، ليس جديدًا، إذ تُجري إسرائيل منذ مدة محادثات دبلوماسية بوساطة رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، مع ممثلين عن الرئيس السوري أحمد الشرع. وتشمل هذه المحادثات الأولية إدخال عمال دروز من سورية إلى إسرائيل.

وفي سوريا، تسعى السلطات إلى استمالة السعودية للضغط على واشنطن لدفع إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي سيطرت عليها في ديسمبر 2024، بعد سقوط نظام الأسد، مقابل إعلان رسمي سوري ببدء اتصالات سياسية مع إسرائيل.

وتوقعت الصحيفة أن توافق إسرائيل على الانسحاب من بعض المناطق، لا سيما تلك التي تشهد احتكاكًا مع السكان المدنيين في السفوح الشرقية للجولان، لكنها ترفض الانسحاب من جبل الشيخ، وتطلب دعمًا أميركيًا في هذا الموقف.

وقد يوافق ترامب على الطلب مقابل إنهاء الحرب في غزة، وأشار التقرير إلى أن توقيع اتفاق تطبيع كامل ما زال يبدو حلمًا بعيدًا، وفق تعبير الصحيفة. وأشار التقرير إلى أن مسار التطبيع مع السعودية لم يُسجّل مؤخرًا أي تقدّم، رغم أن إدارة ترامب ترى في الاتفاق بين الجانبين إنجازًا مأمولًا. ومع ذلك، فإن الصحيفة نقلت عن مصادرها أن الرياض لن تتقدم في هذا الاتجاه قبل إنهاء الحرب على غزة. في حين أشارت الصحيفة إلى أن سلطنة عُمان تُجري محادثات فعلية مع إسرائيل قد تُفضي إلى تطبيع العلاقات إذا توقفت الحرب، وهو ما اعتبرته الصحيفة مكسبًا سياسيًا محتملًا لكل من نتنياهو وترامب.

ماذا تقول المقاومة ؟

على صعيد متصل بينما تواصل إسرائيل تصعيد عملياتها العسكرية في قطاع غزة، تتحرّك الأطراف الوسيطة – وعلى رأسها مصر وقطر – من أجل الوصول إلى صيغة تعيد مسار التفاوض غير المباشر. إلا أنّ هذه الوساطة لا تزال تحاول المناورة ضمن مساحة ضيقة جداً؛ إذ تحدّث وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، عن مشروع اتّفاق جزئي على تهدئة مدّتها 60 يوماً، يتضمّن إطلاق سراح عدد من الأسرى، ودخول مساعدات إنسانية عاجلة.

ولا يحمل هذا المشروع نصاً واضحاً على وقف الحرب، كما لا يضع إطاراً زمنياً لإنهاء الاحتلال أو الانسحاب من غزة، وهو ما يجعله صيغة غير قابلة للموافقة من جانب حركة حماس، ما لم يُدرج ضمن مسار تفاوضي نهائي وملزم يحظى بضمانات، الأمر الذي تعمل مصر على تحقيقه، بحسب مسؤولين مصريين .

وفي هذا السياق، أبلغت الحركة، كلّاً من مصر وقطر، أنّ أي طرح لا يتضمّن صراحة وقفاً شاملاً ودائماً للحرب، وانسحاباً كاملاً من أراضي القطاع، وفتحاً فعلياً للممرّات الإنسانية، ليس إلا غلافاً دبلوماسياً لاستمرار العدوان بصيغة أخرى، لافتة إلى أنّ الطريق إلى اتّفاق حقيقي «لا يزال مغلقاً ما دامت قد بقيت الرؤية الإسرائيلية قائمة على استنزاف غزة من دون التزامات سياسية أو إنسانية واضحة.

وأكّدت حماس أنّ التعديلات الإسرائيلية التي أُجريت على الوثيقة التي قدّمها مبعوث الرئاسة الأميركية إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، أفرغتها من مضمونها، خصوصاً بعد إسقاط بند ضمان وقف الحرب، وتحويل الاتّفاق إلى صفقة تبادل خالية من أي بُعد سياسي أو سيادي. ولذا رفضت حماس هذا الطرح، واعتبرت أنّ الوثيقة المعدّلة «لم تعد تحمل أي التزام بالانسحاب أو إعادة الإعمار أو ضمانات لدخول المساعدات.

وفي اتصالاتها الأخيرة مع الوسيطَين المصري والقطري، تمسّكت الحركة بمواقف جوهرية لا تقبل التفاوض، وهي: لا نزع لسلاح المقاومة، لا إخراج للقيادات من غزة، لا مساس بمبدأ العودة، ولا قبول بتسويات إنسانية مؤقّتة على حساب الحقوق الوطنية، لافتة إلى أنّ طرح نزع السلاح في ظل وجود الاحتلال هو عبث سياسي، بل تناقض قانوني، لأنّ القانون الدولي يمنح كل شعب تحت الاحتلال حق المقاومة.

ونقل وفد الحركة إلى القاهرة والدوحة موقفاً، مفاده بأنه «لا مانع من صفقة جزئية، بشرط أن تكون البداية لاتفاق شامل، لا مجرد تبادل رهائن، وأنه لا لوقف مؤقّت للحرب من دون جدول زمني واضح لإنهائها، ولا لهدنة إنسانية ما دامت الغارات مستمرّة، والموت يتنقل بين المستشفيات ومراكز الإيواء. كما اعتبرت حماس أنّ الولايات المتحدة، رغم قدرتها المؤكّدة على فرض موقف على إسرائيل – كما فعلت سابقاً حين أجبرتها على وقف الحرب مع إيران – لا تزال تتصرّف كحليف منحاز، يوفّر غطاءً دبلوماسياً وعسكرياً للمجازر اليومية.

تسعى إسرائيل الى اخفائها بالترويج لوهم انتصارها

الحرب مع ايران توجه ضربة قاسمة للأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني

رغـــم ادعاءات بنيامـــين نتنياهو، رئيس الـــوزراء الصهيوني، بشـــأن تحقيق نصرٍ في الحرب التي اســـتمرت اثني عشر يومًا مع إيران، فإن الحقائق الميدانيـــة والنتائج الشـــاملة للصراع كشـــفت عن أعباءٍ باهظةٍ أُلقيت على المجتمع الصهيوني.

هـــذه الأزمـــة متعـــددة الأبعاد لم تقتـــصر على ســـاحة المعركـــة، بل امتدت إلى خسائر إنسانية واقتصادية واجتماعية، خلّفـــت شروخًا عميقةً في بنيـــة المجتمع، بحيـــث يرى بعض المحللـــين أن تجاوز هـــذه الوضعية وإعادة بناء الثقـــة وإصلاح الهياكل السياسية والاجتماعية، يتطلبان زمنًا وجهودًا مضنيةً.

الهزيمـــة العســـكرية للكيـــان الصهيوني في مواجهة إيران

شـــكّلت الحرب بين إيران واسرائيل نقطـــةً فاصلـــةً في تقييـــم القدرات الدفاعية والاســـتراتيجية لهذا الكيان. وعلى الرغـــم من الترويـــج الإعلامي والسياسي الذي تبناه نتنياهو بحديثه عن «نجاح الردع»، فإن الواقع العملي كشـــف عن صورة مختلفـــة تمامًا، وأظهر هشاشـــة البنية العســـكرية للكيـــان، ما أطاح بأســـطورة «عدم الهزيمة» التي طالما أحاطت به.

لقـــد أثبتت الحرب عجـــز الأنظمة الدفاعية المتطورة للكيان الصهيوني، مثـــل القبة الحديديـــة، وآيرون دوم، ومقلاع داوود، وصواريخ السهم، عن اعتراض نســـبة كبيرة من الصواريخ والطائـــرات المُســـيّرة الإيرانية. هذا الفشـــل لم يضع فقـــط فعالية هذه الأنظمـــة موضع تســـاؤل، بل فضح مجددًا نقاط الضعف الاســـتراتيجية والهشاشـــة البنيويـــة للمنظومـــة العسكرية الصهيونية أمام الهجمات المكثفة والدقيقة.

ففي هذه المعركة، أُطلقت أكثر من 550 صاروخًـــا باليســـتيًا إيرانيًا، إلى جانب مئات الطائرات المُسيّرة، باتجاه المنشآت العســـكرية الحيوية للكيان الصهيونـــي. ورغم نجـــاح الدفاعات متعددة الطبقـــات في اعتراض بعض الهجمـــات، فإن العديد مـــن القواعد العسكرية الرئيسة تعرضت لضربات مباشرة.

ومن أبرز المواقع المستهدفة قاعدة «نفاتيـــم»، التي تُعد إحدى أهم قواعد القـــوات الجويـــة الصهيونية، حيث تتمركز فيها الطائـــرات المتقدمة من طراز F-35. وقد تعرضت هذه القاعدة لعدة صواريـــخ مباشرة، وأكدت صور الأقمار الصناعيـــة والتقارير الدولية وقوع أضرار في مرافق الصيانة والطرق والمبانـــي الإدارية داخلها. وتشـــير مصادر إيرانية إلى إصابة القاعدة بما يتراوح بين خمسة إلى تسعة صواريخ.

كما تعرضت قاعدة «هاتزريم»، التي تضمّ أسراب طائـــرات F-15، لأضرار كبيرة أدت إلى توقفها عن العمل مؤقتًا. ولم يكن مقر «كريا» في تل أبيب، الذي يُعتبر مركـــز قيادة الجيش ومنظمات الاستخبارات ومكان انعقاد اجتماعات الحكومة الأمنية المصغرة، بمنأى عن الهجمات، حيث أصاب أحد الصواريخ منطقةً قريبةً منه، مما ألحق أضرارًا بالقطاع اللوجستي المرتبط به.

إلى جانب ذلك، استهدفت الهجمات مراكز الاتصالات العسكرية والمنشآت المرتبطة بجهاز الموساد والاستخبارات العســـكرية «أمان». وعلى الرغم من مزاعم الجيش الإسرائيلي بعدم إسقاط أي طائـــرة مقاتلة وبقـــاء أنظمته الدفاعية قيد التشـــغيل، إلا أن مجرد حدوث هذه الاختراقات والدمار، أسقط القناع عن وهـــم «الأمن المطلق» الذي طالما تباهت به المؤسســـة العسكرية الصهيونية.

كمـــا كان لتدمـــير مبنـــى معهد «وايزمـــان» البحثي أثرٌ اســـتراتيجي بالغ على البنية العلمية والتكنولوجية الدفاعيـــة في تـــل أبيـــب، إذ أن هذا الهجـــوم قـــد يُعطّل مســـار تطوير الأسلحة المتقدمة، ويضع أمن الكيان

الصهيوني على المدى البعيد في مواجهة تحديات خطيرة.

وبذلك، أثبتت هذه الحرب أن الخسائر العسكرية للكيان الصهيوني لا تقتصر على الأضرار المادية المباشرة، بل تشمل أيضًا انهيار قوة الردع، وانكشاف الثغرات الدفاعية، والاحتياج الملح لإعادة بناء واسعة للبنية العسكرية. إنها خسائر استراتيجية طويلة الأمد، يُجبر الكيان على دفع ثمنها الباهظ في قادم الأيام.

الخسائر الاقتصادية

لم تكن الحرب بين إيران والكيان الصهيوني مجرد مواجهة عسكرية تقليدية، بل أضحت ميدانًا واسعًا كشف عن هشاشة البنية الاقتصادية لهذا الكيان. فما ظنّه قادة تل أبيب صراعًا محدودًا لتحقيق الردع، تحوّل إلى أزمة شاملة عصفت بأسس الاقتصاد الصهيوني، ووضعت قوته المالية والتكنولوجية موضع شك كبير.

بحسب تقرير نشرته صحيفة «نيو عرب» واستند إلى مصادر اقتصادية إسرائيلية، فإن الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبّدها الكيان الصهيوني نتيجة هذه الحرب، تجاوزت 12 مليار دولار. وشملت هذه التكاليف نفقات عسكرية، وتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الهجمات الصاروخية الإيرانية، ومبالغ ضخمة لإعادة إعمار البنى التحتية المتضررة، فضلًا عن التكلفة الاقتصادية الناتجة عن تعطيل الأنشطة التجارية على نطاق واسع. وحذّر بعض خبراء الاقتصاد الصهاينة من أن استمرار هذا الصراع كان سيؤدي، بلا شك، إلى انهيار كامل للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي إطار هذه الخسائر، أكدت وزارة المالية في اسرائيل أن الأضرار الاقتصادية بلغت ما يعادل 22 مليار شيكل (حوالي 6.46 مليار دولار)، بينما قدّم الجيش طلبًا للحصول على ميزانية إضافية بقيمة 40 مليار شيكل (نحو 11.7 مليار دولار) لتعويض خسائره العسكرية واستعادة كفاءة أنظمته الدفاعية. هذا، في وقتٍ لم تكتمل فيه بعد تقديرات الأضرار التي لحقت بالممتلكات السكنية والتجارية، والتي تراوحت بين 294 و440 مليون دولار.

كما أوضح تقرير صادر عن اللجنة المالية في الكنيست، أن حوالي 40 ألف طلب تعويض تم تقديمه من قِبل المتضررين، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 50 ألف طلب. علاوةً على ذلك، تضررت أكثر من 3700 مركبة، ما دفع أصحابها إلى المطالبة بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بهم.

وفي تقرير نشره موقع «روتر» نقلًا عن وزارة المالية، وُصف حجم الخسائر التي تكبّدها الكيان الصهيوني في هذه الحرب، بأنها تضاعفت مقارنةً بالخسائر المادية التي لحقت به خلال حربه التي استمرت 21 شهرًا مع غزة.

ومن التداعيات التي لم يكن الكيان الصهيوني مستعدًا لها، ارتفاع عجز الميزانية إلى 6% وتراجع معدل النمو الاقتصادي بما لا يقل عن 0.2%. ووفقًا لمصدر في وزارة المالية الإسرائيلية صرّح لصحيفة «يديعوت أحرونوت» فإن الكيان المحتل قد يضطر إلى طلب مساعدات مالية أو ضمانات قروض من الولايات المتحدة لتغطية تكاليف الحرب وتلبية احتياجاته الدفاعية العاجلة.

وفي خضم هذه الأزمة، تلقّى سوق المال الإسرائيلي ضربةً قاسيةً؛ إذ سجّل مؤشر بورصة تل أبيب انخفاضًا حادًا بنسبة 18%، ما أدى إلى خروج استثمارات أجنبية بقيمة 6.4 مليار دولار. كما شهدت الشركات الإسرائيلية العاملة في قطاع التكنولوجيا مثل شركتي «شيك بوينت» (Check Point) و«ويكس» (Wix)، انخفاضًا في قيمة أسهمها تراوح بين 12% و25%.

شلل في التجارة والسياحة

تعرض ميناء حيفا، أحد الشرايين الاقتصادية الرئيسة لاسرائيل، لضربة موجعة نتيجة الهجمات الصاروخية الإيرانية، ما أدى إلى توقّف الأنشطة الميناائية بالكامل لمدة 10 أيام على الأقل. وهذا التعطيل لم يؤثر فقط على حركة الصادرات والواردات، بل ألقى بظلاله الثقيلة على قطاعات حيوية كالتكنولوجيا والصناعات الدوائية.

أما قطاع السياحة، الذي يُسهم بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني، فقد أُصيب بشلل تام. إذ أُلغي أكثر من 80 ألف رحلة جوية، وأعلنت شركات طيران دولية كبرى مثل لوفتهانزا وطيران الإمارات تعليق رحلاتها إلى تل أبيب. وقدّرت الخسائر في هذا القطاع بنحو 1.2 مليار دولار، ما أدّى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية.

وأشارت تحليلات صادرة عن معهد RAND إلى أنه إذا استمر هذا الصراع، فإن اسرائيل ستواجه ركودًا اقتصاديًا قد يستمر لعامين كاملين، مع ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 9%. كما أن إعادة إعمار ما دُمّر خلال الحرب ستتطلب ميزانيةً تُقدّر بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم لم يسبق تسجيله في أي من الحروب السابقة.

لقد كشفت الحرب مع إيران عن ضعف اسرائيل ليس فقط على الصعيد العسكري، بل أيضًا على صعيده الاقتصادي، الذي طالما افتخر بقوته ومتانته. واليوم، يجد هذا الكيان نفسه في مواجهة أزمة بنيوية عميقة، لا تستطيع أي تقنية دفاعية، مهما بلغت تطورها، أن تقيه من تداعياتها. إن الحرب، التي كانت تُروّج كوسيلة لتعزيز الردع، تحوّلت إلى كارثة اقتصادية تهدد مستقبل الكيان ذاته.

الهزائم السياسية

لم تكن الحرب مع إيران مجرد صراع عسكري أو اقتصادي مرير بالنسبة للكيان الصهيوني، بل امتدت آثارها لتُخلّف جرحًا عميقًا في المشهد السياسي والدبلوماسي لهذا الكيان. ورغم ما روّجت له قيادات تل أبيب من دعايات حول «نجاحها العسكري»، جاءت الحقائق الميدانية وردود الفعل الدولية لتُبرز صورةً مغايرةً تمامًا، كاشفةً عن تراجع كبير في مكانة هذا الكيان على مستوى الرأي العام العالمي والمؤسسات السياسية الدولية.

على مستوى منطقة غرب آسيا، كانت ردود الفعل صارمةً وواضحةً. فقد أدانت دول المنطقة، من الخليج الفارسي إلى شمال إفريقيا، الهجمات الصهيونية، وأكدت دعمها لحق الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الدفاع المشروع عن نفسها. واندلعت موجات من التظاهرات الشعبية في البلدان العربية والإسلامية، من الرباط إلى المنامة، حيث خرجت الجماهير للتعبير عن رفضها لعدوان تل أبيب، في مشهدٍ يعكس تآكل القوة الناعمة لهذا الكيان في المنطقة.

هذه التفاعلات الشعبية والسياسية تحمل دلالات عميقة؛ إذ إنها تنذر بتعطيل طويل الأمد لعملية التطبيع التي سعى الكيان الصهيوني لتوسيعها مع الدول العربية. فبدلًا من تعزيز علاقاته الإقليمية، وجد نفسه أمام موجة غضب شعبي تُهدد بتحويل مسار التطبيع إلى طريق مسدود.

في أوروبا، تصاعدت أصوات الاحتجاج ضد سياسات الكيان الصهيوني. ففي عواصم كبرى مثل لندن، باريس، برلين، وروما، نظمت تجمعات احتجاجية واسعة، حيث طالب المحتجون بوقف العدوان الإسرائيلي وأدانوا سياسات تل أبيب التوسعية. ولم تكن الولايات المتحدة بمنأى عن هذه الاحتجاجات؛ فقد خرج الآلاف إلى الشوارع في مدن كبرى، مطالبين بإنهاء الحرب. وكانت المفاجأة الكبرى انضمام جماعات يهودية مهاجرة إلى هذه الاحتجاجات، حيث أصدرت بيانات تُدين الهجمات الصهيونية وتدعو إلى إنهاء الحرب فورًا.

ولم تقتصر الضغوط على الرأي العام، بل امتدت إلى المؤسسات الدبلوماسية العالمية. فقد انتقدت جهات دولية بارزة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، السياسات العدوانية للكيان الصهيوني. وعلى إثر ذلك، وضعت بروكسل مقترحًا لفرض حزمة عقوبات جديدة على تل أبيب، بهدف كبح جماحها العسكري. ومن المتوقع أن يُصادق الاتحاد الأوروبي على هذه العقوبات إذا استمرت حكومة نتنياهو في إشعال فتيل الحرب.

هذه التحركات الدولية تُبرز حجم العزلة السياسية التي بات الكيان الصهيوني يعاني منها، حيث تحولت الحرب من أداة لتعزيز موقعه الدبلوماسي، إلى سبب رئيس لتراجع مكانته على الساحة الدولية.

إن هذه السلسلة المتلاحقة من الضغوط الشعبية والدبلوماسية، تُظهر أن الحرب مع إيران لم تكن سوى هزيمة سياسية مدوية للكيان الصهيوني. فما كان يُخطط له كخطوة لتعزيز نفوذه السياسي، انتهى بتراجعٍ واضحٍ في موقعه الدبلوماسي، ودفعه إلى عزلةٍ سياسية خانقة. ولم يعد هذا الواقع المؤلم خافيًا حتى على حلفائه التقليديين، الذين باتوا غير قادرين على تجاهل ما آل إليه وضع تل أبيب.

الهزائم الاجتماعية

على الرغم من قصر المدة الزمنية للحرب بين إيران والكيان الصهيوني، إلا أن آثارها الاجتماعية كانت ثقيلة الوطأة وعميقة الجذور في المجتمع الصهيوني. ورغم مزاعم قادة تل أبيب بإدارة ناجحة للأزمة، جاءت ردود أفعال المستوطنين لتكشف عن العكس، حيث أوضحت أن هذا الصراع أدّى إلى زعزعة الكيان الداخلي لـ «إسرائيل» وتفاقم الانقسامات الاجتماعية فيه.

فقد اضطر ملايين المستوطنين الصهاينة لقضاء ساعات طويلة يوميًا في الملاجئ، وهو أمر متكرر مرير يرافقه توتر نفسي بالغ التأثير. هذه التجربة اليومية المضنية خلّفت آثارًا نفسيةً عميقةً على المجتمع، وأفضت إلى اتساع الهوة بين الشعب والسلطة. ولم تكن معاناة المواطنين مقتصرةً على الإحساس بالخوف، بل تضاعفت بسبب انعدام الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الأزمة، ما دفع العديد من المواطنين إلى اعتبار حكومة نتنياهو المسؤول الرئيس عن هذا الوضع المتأزم.

أظهرت نتائج استطلاع رأي أُجري عبر معهد الديمقراطية الإسرائيلي (IDI) عقب انتهاء الحرب، أرقامًا تعكس بوضوح حجم الفجوة الاجتماعية المتنامية. ووفقًا للنتائج، فإن 38% فقط من المستوطنين عبّروا عن ثقتهم بإدارة الحكومة للحرب، وهي نسبة متدنية بشكل ملحوظ مقارنةً بـ 72% في فترة ما قبل الصراع. هذا التراجع الحاد يُظهر اتساع حالة السخط الشعبي تجاه القيادة السياسية، وخاصةً نحو قرارات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وإدارته للأزمة.

وفي السياق ذاته، أقرّ مسؤولون سابقون في حكومة تل أبيب بأن كثافة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية قد قلبت المعادلات الأمنية رأسًا على عقب، وأزاحت الكيان الصهيوني عن موقع التفوق العسكري الذي طالما استند إليه، حتى إن بعضهم ذهب إلى القول بأن الحرب قد مهّدت لمستقبل قاتم يلوح في أفق الأراضي المحتلة.

وأما استطلاع آخر أجرته صحيفة معاريف، فقد أظهر بوضوح تشاؤم الرأي العام الصهيوني حيال نتائج هذه الحرب؛ إذ إن ثلثي المستوطنين تقريبًا يعتقدون أن الكيان الصهيوني قد مُني بالهزيمة في مواجهة إيران. كما بثّت قناة كان 11 الصهيونية تقريرًا أوضح أن 55% من المستوطنين لا يزالون يشعرون بتهديدٍ دائم مصدره إيران، وهو ما يشير إلى تحول إحساسهم بانعدام الأمن إلى حالة نفسية مستدامة في أذهانهم.

لم تثمر هذه الحرب عن إعادة بناء قدرة الردع للكيان الصهيوني، كما كان يأمل، بل على العكس من ذلك، أوقعت المجتمع العبري في أزمة اجتماعية عميقة تتمثل في تصدعات واسعة في بنيته الداخلية، واستنزاف نفسي مرهق، وانحدار ملحوظ في شرعية النظام السياسي. وهذا كله يشي بأن التبعات الاجتماعية لهذه الحرب لن تقتصر على الوقت الراهن، بل قد تمتد لأمد طويل بتكاليف باهظة تفوق بكثير تلك التي أفرزتها الخسائر العسكرية المباشرة.

«مصيدة الموت» للمجوعين في غزة

المساعدات تتحول الى «لعبة الحبار» !!

في مشهد يفوق الخيال، يتجمّع آلاف الفلسطينيين كل صباح في ساحات توزيع المساعدات الإنسانية بقطاع غزة، لا بحثًا عن البقاء فقط، بل عن معجزة تسمح لهم بالنجاة من رصاص متوقع. ما يبدو وكأنه تنظيم لمساعدات إنسانية من قبل «مؤسسة غزة الإنسانية» GHF بدعم أميركي وإسرائيلي، يتكشّف أنه مسرح من الرعب، بحسب ما أفادت به شهادات ميدانية وتقارير موثوقة. فالقوات الإسرائيلية، وفقًا لما تم توثيقه، تتلقّى تعليمات بإطلاق النار على الفلسطينيين حتى في غياب أي تهديد، بهدف إبعادهم عن الساحات قبل فتح نقاط التوزيع أو تفريقهم بعد نفاد الحصص. وثّق شهر جوان الماضي فقط استشهاد 549 فلسطينيًا وإصابة أكثر من 4000 آخرين في محيط نقاط توزيع المساعدات. هذه الإحصائيات لا تشير إلى «انفلات» أمني أو خلل تنظيمي، بل تكشف عن بنية ممنهجة تستخدم المساعدات كغطاء لأشكال متقدمة من القتل المنظّم.

«لعبة الحبّار» كنموذج تفسيري

مع إصدار الجزء الثالث من المسلسل الكوري الشهير لعبة الحبّار (Squid Game)، الذي صدم العالم بكشفه عن هشاشة الكرامة البشرية تحت وطأة الفقر واللعب المنظم على غريزة البقاء، وسادية المتفرجين على مشهد الدماء، إلى واقع أشد قسوةً في غزة، حيث تحوّل هذا الخيال الدموي إلى سياسة يومية تُمارَس على أجساد المدنيين. لا يعود التشبيه هنا مجازيًا، بل يتحوّل إلى وصف حرفي لتقنيات السيطرة، واختبارات الطاعة، وعنف مُمنهج ومنظم يتوارى خلف قناع المساعدات الإنسانية، يتابعه ساسة العالم بنشوة البارود والدم.

في ساحات توزيع المساعدات داخل غزة، لم تعد مفردات مثل «إنسانية»، أو «عدالة»، أو «مساواة» تجد لها مكانًا أمام الطوابير الممتدة أمام الشاحنات الدولية التي لا تعبّر فقط عن جوع مادي، بل عن هندسة جديدة للسلطة تقوم على الانتقاء، والإذلال، والمخاطرة بالحياة من أجل كرتونة غذاء. المدني في غزة لا يأخذ المساعدة بناءً على مبدأ المساواة، بل يُدفع إليها ضمن لعبة قاسية: من يصل أولًا، ويدفع أكثر، ويتحمّل المخاطر، قد يحصل على طحين أو ماء. أما من يتأخر، فقد يخرج من الحياة لا من الطابور فقط.

تتكشّف الفيديوهات المنتشرة من قطاع غزة في النطاق المحيط لتوزيع المساعدات أن الجنود الإسرائيليين يتلقّون أوامر بإطلاق النار على من يتجاوز الأوقات المحددة لتسلّم المساعدات؛ ليكون أقرب وصف لما يحدث كـ"لعبة الحبّار الواقعية"، حيث يُراقَب الفلسطينيون بطائرات بدون طيار، ويُطلق النار على أي حركة مريبة، حتى لو كانت من طفل يسعى إلى التقاط كيس خبز، أو يحمل كيس طحين يمشي في أزقة مدينته المدمرة.

مثل لعبة «ضوء أحمر – ضوء أخضر» في المسلسل، يتحرك الفلسطيني في ساحة المساعدات وفقًا لأوامر غير واضحة، وكل خطأ كالتقدّم خطوة خارج الطابور أو محاولة الإسراع نحو المساعدات قد يعني طلقة مباشرة في الرأس أو الصدر. لقد وصف الجنود المشاركون أنفسهم الأمر بأنه مسرح قتل يومي، بحسب ما كشفه تحقيق هآرتس، وتم تداول مصطلحات ميدانية مثل «إطلاق نار تحذيري قاتل» و«التعامل مع الاقتحام الغذائي كتهديد تكتيكي».

تحوّلت غزة إلى ساحة اختبار لنموذج عالمي جديد في إدارة السكان تحت الحصار: مساعدات مشروطة، مراقبة عسكرية، إخضاع تكنولوجي، وتحييد للكرامة. إنها نسخة دموية من لعبة الحبّار، ليس فيها ممثلون، بل ضحايا حقيقيون. والنجاة فيها ليست للمبدعين أو الموهوبين، بل لمن يستطيع أن ينجو من القذيفة التالية، أو أن يحظى بكرتونة في الوقت المحدد، دون أن يُقتل لأنه تقدّم خطوةً زائدة. هكذا تتحوّل المساعدات إلى أدوات سيطرة، ويصبح الجوع أداة حرب، ويغدو البقاء على قيد الحياة فعل مقاومة بحد ذاته.

القوة والعنف

يعيد هذا المشهد تعريف العلاقة بين «السلطة» أيًّا كانت، بوصفها طرفًا ممارسًا للعنف، و«الفرد» بوصفه هدفًا لهذا العنف، بما يتجاوز العنف العسكري إلى العنف الرمزي، كما في تحليل بيير بورديو، حيث تُمارَس الهيمنة لا فقط عبر القصف والقتل، بل عبر تشكيل إدراك الناس لأنفسهم كأرقام أو كائنات قابلة للتضحية.

في الوقت نفسه، تستدعي الأحداث في غزة مفاهيم ميشال فوكو حول «البيوسياسة»، إذ تُدار حياة الفلسطينيين عبر مؤشرات استهلاك الغذاء، مستويات الطاعة، والخضوع لتوقيتات خارجية يتحكّم بها الاحتلال، وكأنهم في مختبر تجريبي كبير، ينتقل فيه الفلسطينيون في قطاع غزة من سيناريو تجريبي إلى آخر وفق ما يرتئيه صناع القرار في تل أبيب وواشنطن.

يمكن فهم هذا النمط من منظور أمني كسلوك تطبيقي لـ«استراتيجية الرعب المنضبط»، حيث يُستخدم العنف لضبط الحشود، وليس لردع الأعداء. الجنود وُجّهوا بتعليمات متدرجة: أولًا إطلاق النار في الهواء، ثم على الأرجل، ثم على الجزء العلوي من الجسد إذا «تجاوزت الجماهير الحد المرسوم». المشكلة هنا أن هذا «الحد» غير مُعرّف، ما يجعل كل مدني في دائرة الاستهداف.

أما نفسيًّا، فيعيش سكان غزة ما يشبه الاضطراب الجماعي ما بعد الصدمة؛ إذ يرتبط مشهد الخبز بالرعب، والتوجّه إلى نقاط المساعدات صار تجربة تجريبية للموت. حتى إنّ العديد من الأسر باتت تتجنّب الخروج كليًّا لتفادي المشهد. وهذا النمط النفسي يشبه كثيرًا ما رُصد في حالات السجناء أو اللاجئين داخل مخيمات الحرب في البوسنة وسورية، حيث يتحوّل الخوف من النظام إلى عنصر مركزي في الحياة اليومية.

بين الإنتاج والرعاية والتواطؤ

ما يزيد من قتامة المشهد هو دور الأطراف الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تقدّم المساعدات الغذائية بيد، وتسلّح الاحتلال باليد الأخرى. «المساعدات» الأميركيّة تُقدَّم أحيانًا كغطاء سياسي للتهرّب من المسؤولية الأخلاقية، وتُستخدم كوسيلة للسيطرة على مسارات التحرّك والنفوذ المحلي عبر ميليشيات أو وكلاء. إنها أداة تُعيد تشكيل مشهد الصراع وفقًا لقواعد اللعبة الجديدة، على أن تكون الجائزة مجرد كرتونة غذاء تحتوي قوت اليوم؛ بشرط الانصياع للأوامر؛ وفي حال خالفها الفلسطينيون، تُجرى عليهم عقوبة الإعدام العلني برصاص قنّاصة متمركزين في الإطار المحيط لمنطقة المساعدات، أو من دبابات الاحتلال.

تمامًا كما في لعبة الحبّار، حيث يتم تقديم الأمل في الحياة عبر آليات الخضوع لا الاستحقاق، ويُدفَع الفقراء إلى التنافس والقتل من أجل النجاة. هذا يقود إلى إعادة طرح أسئلة جوهرية حول أخلاقيات العمل الإنساني. إذ لا معنى لتوزيع الطحين إذا كانت الطائرات المموّلة من نفس الجهة التي ترسل الطحين، هي نفسها التي تراقب المدنيين وتطلق النار عليهم. لا معنى للمؤتمرات الإنسانية إن كانت تصمت عن الحصار، وتبرّر القصف، أو تحوّل المدنيين إلى مجرد عناصر ضمن معادلة إحصائية تقارب كمّ المساعدات التي دخلت مع كمّ الجثث التي خرجت، في ظل صمت من المتفرجين ومراهنات أو مقامرات السياسيين ورجال العسكر.

الأخطر فيما يجري في غزة أنه لم يعد يُصنّف على أنه «إخفاق إنساني»، بل تحوّل إلى نظام هندسي للهيمنة، تُستخدم فيه المساعدات كسلاح، ويُحرَم الناس منها أو يُقصَفون وهم في طريقهم إليها. ومع استمرار هذا النموذج، تتكرّس آلية جديدة للحرب: حرب بلا قتال، لكن فيها قتلى؛ حرب يكون الجوع فيها فخًّا، والإغاثة فيها رصاصة، والموت فيها ليس استثناءً، بل جزءًا من التصميم.

موجات حرّ تجتاح العالم

القادم أسوأ في ظل «تطرف» الطقس

في ظل تصاعد درجات الحرارة خلال فصل الصيف في أوروبا، لم تعد حرارة الشمس مجرد مظهر موسمي طبيعي، بل باتت تمثل تهديدًا متزايدًا للصحة العامة، بحسب ما أوردته منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في 23 جوان 2025.

وباتت الموجات الحارة تحصد الأرواح وتثقل كاهل الأنظمة الصحية، ما يدعو إلى تحرك جماعي وفردي للوقاية وتقليل المخاطر.

وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن ازمة الحرارة والصحة تمثل حالة طوارئ صحية عامة تتفاقم بفعل تغيّر المناخ، لافتة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة سبق أن أطلق «نداءً للتحرك لمواجهة الحرّ الشديد» العام الماضي، وفي 2023 صنّف مدير المكتب الإقليمي للمنظمة في أوروبا التغير المناخي والظواهر الجوية المتطرفة كأولوية صحية قصوى.

وتشهد دول أوروبا والعالم موجات حارة غير مسبوقة تهدد بتحويل الفصول الصيفية لتصبح الأكثر تطرفًا وفتكًا في السنوات المقبلة، وسط تحذيرات بأن الارتفاع الواضح في درجات الحرارة على مستوى العالم، ليس إلا بداية لمستقبل مناخي أكثر قسوة، وذلك رغم تجاوز درجات الحرارة في الوقت الحالي حاجز الـ40 درجة مئوية، ما يعني أن السنوات المقبلة تحمل درجات حرارة تتجاوز ذلك الرقم وستكون أشد فتكًا.

مخاوف من استمرار ارتفاع درجات الحرارة

وصول درجة الحرارة إلى 40 درجة في السنوات المقبلة، لن يكون أمرًا استثنائيًا، بل سيكون مشهدا يتوقع العلماء أنه سيصبح أمرًا معتادًا ما لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إذ توضح آخر الدراسات المناخية أن أوروبا وعلى وجه الخصوص دول الجنوب مثل إسبانيا وإيطاليا، تتجه نحو صيف أطول وأكثر سخونة، إذ تظهر النماذج المناخية احتمالية تعرض مدن مثل مدريد وإشبيلية لشهر إضافي من درجات الحرارة المرتفعة فوق 35 درجة مئوية كل عام، في حال استمرت الانبعاثات بالمعدلات الحالية، بحسب صحيفة «ديلي ميل» البريطانية.

ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا

السيناريوهات العلمية ترسم صورة قاتمة، تتمثل في موجات حر قد تمتد لشهر كامل، ودرجات حرارة تتخطى الأربعين درجة ستكون هي القاعدة وليس الاستثناء، مع ارتفاع الحرارة بمقدار 3 درجات مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية، قد تواجه مدن جنوب وشرق أوروبا زيادة في عدد أيام الحر الشديد لتصل إلى 10 أيام سنويًا، بينما قد تعاني مدريد وحدها من 77 يومًا في السنة بدرجات حرارة تتجاوز 35 درجة بحلول نهاية القرن.

البروفيسور ريتشارد ألان، من جامعة ريدينغ، أوضح أن التراكم المستمر لغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي يبقي الحرارة محصورة في كوكب الأرض، مما يعمّق من حدة الجفاف ويجعل التربة أكثر عرضة لفقدان الرطوبة، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد موجات الحر بشكل ملحوظ.

ولا تتوقف المخاطر عند الحدود المناخية، بل تمتد لتشمل الأمن الغذائي والبشري أيضًا، إذ حذر الدكتور جيمي دايك، من جامعة إكستر، من أن استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي قد يحول موجات الحر الحالية إلى ظاهرة تتكرر كل عامين بحلول منتصف القرن، مؤكدًا أن القارة قد تواجه احتمالات حدوث وفيات جماعية وانهيار في الأنظمة الزراعية.

وقد أعلنت عدة مدن أوروبية حالة التأهب القصوى «غير المسبوقة»، وذلك مع تسجيل دول القارة العجوز موجة حر شديدة ودرجات حرارة مرتفعة، لم تسبق بعض الدول منها تسجيلها منذ سنوات بل ومنذ قرن.

وسجلت إسبانيا ارتفاعًا حادًا في درجات الحرارة بلغ 46 درجة مئوية يوم الاثنين الماضي، بينما أجبرت حرائق الغابات في تركيا، الناجمة عن موجة حر، أكثر من 50 ألف شخص على إجلاء خمس مناطق في مقاطعة إزمير الغربية، بينما وُضعت عدة مدن في فرنسا في حالة تأهب قصوى.

وعلى الرغم من تسجيل تلك البلدان حرارة شديدة على غير العادة، إلا أن الطقس المتطرف لم يعد مفاجئًا، إذ يُجمع العلم على أن تغير المناخ الناجم عن الزيادة المطردة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كان العامل الرئيسي في الواقع الجديد الحارق الذي يُجبر العالم على التكيف معه، سواءً موجات حر أو فيضانات أو جفاف أو برد قارس.

وفي حين أن التغيرات المناخية التراكمية قد تُصعّب الحياة على الناس، إلا أن البكتيريا ومسببات الأمراض والفيروسات تزدهر في عالم يزداد حرارة ورطوبة، إذ يجلب تغير المناخ الأمراض «الاستوائية» الحساسة للمناخ شمالًا إلى أوروبا، مُغيرًا بذلك جغرافية الأمراض المعدية العالمية.

هجرة الأمراض

تقول الدكتورة ألكسندرا كازميرتشاك، الخبيرة في العلاقة بين تغير المناخ وصحة الإنسان في الوكالة الأوروبية للبيئة، إن أكثر من نصف الأمراض المعدية التي تواجهها البشرية في جميع أنحاء العالم قد تفاقمت، بل واشتدت، في مرحلة ما، بسبب المخاطر المناخية، مُضيفة أن الظروف المناخية جعلت أوروبا أكثر ملاءمة للأمراض المنقولة بالنواقل والمياه. وأوضحت: «هناك تحول زمني باتجاه الشمال لأن المناخ الحالي أكثر ملاءمة لمسببات الأمراض، موسم الأمراض أطول- فالقراد، على سبيل المثال، ينشط الآن على مدار السنة في العديد من الأماكن».

وتُعد حمى الضنك أحد أسرع الأمراض المعدية نموًا في أوروبا، فقد تم الإبلاغ عن 304 حالات في أوروبا في عام 2024 وحده- مقارنة بـ275 حالة مسجلة في السنوات الخمس عشرة السابقة مجتمعة، إذ يُعد السبب الرئيسي وراء حمى الضنك هو بعوضة النمر الآسيوي، أو الزاعجة البيضاء، وتُعرف هذه الحشرة بأنها ناقل، أي كائن حي قادر على نقل مسببات الأمراض المعدية بين البشر أو من الحيوانات إلى البشر، وبفضل خطوطها السوداء والبيضاء المميزة التي تشبه خطوط الحمار الوحشي أكثر من النمر، فإن هذه البعوضة قادرة على نقل حمى الضنك .

لكن للأسف، ليست الحشرات وحدها ما يدعو للقلق، بل قد يزيد تغير المناخ أيضًا من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، ففي السنوات الأخيرة، شهدت أوروبا الأثر المدمر لفترات طويلة من الأمطار والفيضانات، مما ألحق دمارًا بأنظمة معالجة وتوزيع المياه، ويُمكن للمياه أن تجمع العديد من مسببات الأمراض من مكبات النفايات والحقول والمراعي، وتدفعها إلى أنظمة معالجة وتوزيع المياه.

وتحذر كازميرتشاك أيضًا من مسببات الأمراض التي تنتقل عبر البحر، قائلة: «مع ذوبان القطب الشمالي، تنخفض ملوحة مياه البحر، مما يجعلها بيئة مثالية لتكاثر مسببات الأمراض مثل بكتيريا الضمة، وقد لوحظت هذه البكتيريا بشكل أكبر في بحر البلطيق وبحر الشمال، وتنتقل هذه البكتيريا من المأكولات البحرية أو حتى من التعرض لجرح مفتوح عند السباحة في مياه ملوثة»..

التكيف مع بيئة جديدة

لا يُمكن التراجع عن التغيرات في جغرافية الأمراض المعدية، إلى حد كبير، فقد ارتفعت درجات الحرارة في أوروبا بالفعل بأكثر من درجتين مئويتين خلال العقد الماضي وحده، دون أي مؤشر على تباطؤها، ولكن على الرغم من ارتفاع درجة حرارة المناخ، تأمل كازميرتشاك أن تتمكن أوروبا من التكيف.

من هم الأكثر عرضةً للخطر؟

رغم قدرة جسم الإنسان الطبيعية على التكيف الحراري والحفاظ على درجة حرارة ثابتة تقارب 37 درجة مئوية، فإن التعرض المطول للحرارة الشديدة يمكن أن يفوق قدرة الجسم على التبريد من خلال التعرّق، ما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بل وتهديد الحياة.

ولا يتأثر الجميع بنفس الدرجة بموجات الحر. فالمسنون يعانون من ضعف في تنظيم حرارة أجسامهم، كما أن الأطفال والرضع لم تكتمل لديهم بعد آليات التنظيم الحراري. أما العاملون في الهواء الطلق، مثل عمال البناء والمزارعين ورجال الإطفاء، فيواجهون خطرًا مهنيًا مباشرًا بسبب تعرضهم لفترات طويلة للشمس.

ويشمل ذلك أيضًا من يعانون من أمراض مزمنة كأمراض القلب والجهاز التنفسي والسكري، وكذلك الحوامل، إذ ترتبط درجات الحرارة العالية بمضاعفات في الحمل مثل الولادة المبكرة ونقص الوزن عند الولادة.

كيف نحمي أنفسنا؟

دعت منظمة الصحة العالمية إلى اتخاذ إجراءات بسيطة ولكن فعالة للحد من تأثيرات الحرارة من خلال حملتها السنوية تحت وسم «ابق باردا» مؤكدة أن الأضرار الصحية الناتجة عن الحرّ قابلة للتفادي عبر الوعي والتصرف السليم. ونصحت المنظمة بتجنب الخروج أو بذل مجهود بدني خلال ساعات الذروة، واستغلال الساعات الباردة للتسوق أو التنقل، مع أهمية البقاء في الظل وتجنب ترك الأطفال أو الحيوانات داخل السيارات. كما شددت على أهمية إبقاء المنازل باردة باستخدام تيارات الهواء الليلي وتقليل استخدام الأجهزة الكهربائية خلال النهار. وعلى الصعيد الشخصي، نصحت بارتداء ملابس خفيفة، والاستحمام بالماء البارد، وشرب كميات كافية من الماء، مع تجنّب المشروبات السكرية أو المحتوية على الكافيين والكحول. ولفتت المنظمة إلى أهمية التواصل الاجتماعي خلال موجات الحر، خصوصًا مع الفئات الضعيفة، ككبار السن أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، حيث يمكن لتفقدهم أو تقديم المساعدة أن يكون له دور حاسم في إنقاذ الأرواح.

وثائق تكشف..

كيف تسلل الموساد إلى قلب إيران النووي ؟

محمد بن محمود

في واحدة من أخطر التسريبات التي ظهرت عقب الحرب القصيرة والمكثفة بين إيران وإسرائيل، كشفت وثائق استخباراتية غربية عن تفاصيل مذهلة حول مدى تغلغل جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد داخل قلب البنية التحتية الإيرانية النووية والصاروخية.

فبينما كانت الأنظار مركزة على الضربات الجوية والهجمات السيبرانية التي شهدتها الليالي الأولى من الحرب التي استمرت 12 يوماً فقط، كان في الخلفية سيناريو استخباراتي بالغ التعقيد، حُبك على مدار أكثر من عقد من الزمان.

الاختراق الكبير: سنوات من التخطيط والتجسس

الوثائق، التي نشرتها صحيفة التايمز البريطانية نقلاً عن مصادر استخباراتية، تكشف أن الموساد لم يخترق مجرد منشآت معزولة، بل تمكن من اختراق العمق الاستراتيجي الإيراني: المنشآت النووية، مصانع الصواريخ، مقرات الحرس الثوري، ومراكز البحث العلمي، وحتى شبكات الاتصالات.

ويعود هذا الاختراق إلى عام 2010، حين بدأت إسرائيل بالتخطيط الجاد لمراقبة التسارع غير الطبيعي في البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين. وبحسب المصدر، فقد اعتمدت إسرائيل على شبكة من العملاء المحليين داخل إيران، بالإضافة إلى تقنيات تجسس إلكتروني متطورة وطائرات مسيّرة متخفية.

وبفضل هذه الجهود، تمكن عملاء الموساد من رسم خرائط تفصيلية للمنشآت من الداخل، وتحديد نقاط الضعف، ووصف آليات التشغيل الدقيقة، مما سمح فيما بعد بتوجيه ضربات جراحية عطلت المنشآت المستهدفة دون الحاجة لتدميرها بالكامل.

منشآت تحت المجهر: فوردو، نطنز، وأصفهان

من أبرز المواقع التي طالها الاختراق الإسرائيلي، منشأة نطنز الشهيرة لتخصيب اليورانيوم، حيث تشير الوثائق إلى أن عملاء الموساد تمكنوا من توثيق البنية التحتية تحت الأرض وفوقها. شمل ذلك أنظمة التهوية، أنابيب تغذية اليورانيوم، المولدات الكهربائية، وقنوات التبريد، بالإضافة إلى محطات التحويل.

هذا التوثيق سمح لإسرائيل باستهداف سبعة مكونات حيوية داخل نطنز في ضربة واحدة، مما تسبب بتوقف المنشأة عن العمل بشكل شبه كامل.

إلى جانب نطنز، تم اختراق منشأة فوردو المحصنة تحت الجبال، ومرافق سرية في أصفهان كانت تُستخدم في إنتاج أجهزة الطرد المركزي ومواد عالية الحساسية تدخل في تصنيع الأسلحة النووية. كما استهدفت الضربات منشآت عسكرية مثل نور، مقده، شريعتي، ومصنع شهيد ميسامي، المستخدم في تصنيع المتفجرات البلاستيكية.

البرنامج الصاروخي... صيد ثمين للموساد

الوثائق تؤكد أن الموساد أولى البرنامج الصاروخي الإيراني اهتماماً خاصاً، باعتباره العمود الفقري لطموحات طهران الإقليمية. فبحلول عام 2024، كانت إيران تخطط لإنتاج ما لا يقل عن 1000 صاروخ بعيد المدى سنوياً، في مسعى لتكوين ترسانة تبلغ 8000 صاروخ.

الموساد، وبحسب المصادر، لم يكتفِ بالمراقبة، بل أرسل عملاء إلى مصانع الصواريخ، منها مؤسسة معاد تركيبي نوياد قرب بحر قزوين، حيث تُنتج ألياف الكربون اللازمة للصواريخ. وتم تدمير هذه المنشآت بشكل كامل في الهجوم الإسرائيلي، مما عطل عجلة الإنتاج الصاروخي الإيراني لأجل غير مسمى.

ما وراء الضربات الجوية: يد الموساد الخفية

الضربات التي شنتها إسرائيل في جوان 2025 لم تكن مجرد عمليات عسكرية تقليدية. فقد تم تنفيذ جزء كبير من المهام الدقيقة اعتماداً على

معلومات جمعتها شبكة تجسس منتشرة داخل إيران. وبحسب الوثائق، كان العملاء يرسلون بثاً مباشراً من داخل المنشآت قبل الهجوم، يوضح مواقع الأنظمة الحيوية والأشخاص المستهدفين. هذا البث ساعد في تنسيق العمليات الجوية مع الفرق الأرضية، ما يفسر دقة الضربات على منشآت معقدة ومحاطة بتدابير أمنية مشددة.

ولم تقتصر الأهداف على المنشآت، بل شملت اغتيالات عالية المستوى طالت علماء وقادة منخرطين في المشاريع النووية. تشير الوثائق إلى أن عمليات الاغتيال نُفذت بواسطة مزيج من الطائرات المسيّرة وعملاء ميدانيين، في تكرار لأسلوب اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده عام 2020.

هلع في الداخل الإيراني... واعتقالات بالجملة

رد الفعل الإيراني كان صادماً. إذ أطلقت طهران حملة تحقيقات واعتقالات واسعة، طالت العشرات من العاملين في مؤسسات علمية وعسكرية، بل وحتى داخل صفوف الحرس الثوري، وسط شكوك في اختراقات وصلت إلى أعلى المستويات.

التقارير الواردة من الداخل الإيراني تؤكد أن حالة من الشك والارتياب تسود الدوائر الأمنية، خصوصاً بعد أن نشر الموساد تحذيراً نادراً على منصة إكس، دعا فيه الإيرانيين إلى الابتعاد عن مركبات الحرس الثوري، في إشارة واضحة إلى أن الاستهداف قادم، وأن الموساد لا يزال يملك مفاتيح الداخل الإيراني.

عملية سرقة الأرشيف... شرارة البداية

في جانفي 2018، نفذ الموساد عملية جريئة للاستيلاء على الأرشيف النووي الإيراني من منشأة سرية في طهران. وُصفت العملية حينها بأنها أشبه بفيلم سينمائي، إذ شارك فيها 20 عميلاً محلياً، وتم تدريبهم في مبنى مشابه للمنشأة الأصلية في دولة صديقة.

وبحسب ما كشفه يوسي كوهين، رئيس الموساد السابق، فإن العملية كشفت عن نوايا إيران النووية وأقنعت الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الموقّع عام 2015.

ورغم سخرية إيران من تلك الوثائق واعتبارها ملفّقة، جاءت أحداث 2025 لتؤكد أنها كانت دقيقة، واستُخدمت في عمليات التخطيط والتدمير.

التقنيات الحديثة... السلاح السري للموساد

اعتمد الموساد في تغلغله داخل إيران على مزيج من الوسائل التقليدية والتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وطائرات استطلاع نانوية، واختراق أنظمة التحكم الصناعية، إضافة إلى أدوات تعقب عبر الأقمار الصناعية وتطبيقات الهواتف المحمولة.

كما استثمرت إسرائيل في تجنيد عناصر داخلية، من فئات متعددة، تشمل علماء، تقنيين، وحتى عمال صيانة، وذلك بعد اختراق شبكاتهم الاجتماعية والإلكترونية.هذا التنوع في أساليب التجنيد والاستخبارات أعطى الموساد القدرة على بناء صورة شبه كاملة عن البنية الدفاعية والعلمية الإيرانية، دون الحاجة لمواجهة مباشرة.

هل انتهت الحرب... أم بدأت مرحلة جديدة؟

ما تكشفه الوثائق لا يعبّر فقط عن نصر استخباراتي، بل عن تغيير جذري في طريقة إدارة الصراع بين إسرائيل وإيران. فالصراع انتقل من الحروب التقليدية إلى حروب العقول والمعلومات، حيث لا يُقاس النصر بعدد الصواريخ، بل بكمية البيانات التي تُجمع، والدقة في تنفيذ العمليات المعقدة والموساد، عبر سنوات من التخطيط والاختراق، لم يضرب فقط المفاعلات والمصانع، بل ضرب قلب المؤسسة الإيرانية، وزرع الشك في أروقتها، ما دفع بعض المراقبين إلى وصف ما حدث بأنه أكبر زلزال استخباراتي في تاريخ إيران.

ماذا بعد؟

إن ما جرى بين جوان 2018 وجوان 2025 يمثل تحولاً استراتيجياً في ميزان القوى الإقليمية. فإسرائيل، من خلال جهاز استخباراتها، أثبتت أن الحرب لا تبدأ عندما تطلق أول صاروخ، بل حين يبدأ أول عميل في إرسال أول معلومة. وإذا كانت إيران قد خسرت جولة في هذا الصراع، فإن ما هو قادم مرهون بقدرتها على سد الثغرات، وإعادة بناء ثقة باتت مفقودة حتى داخل مؤسساتها. ويبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: هل استطاعت إيران حقاً تطهير عمقها الاستخباراتي، أم أن العنكبوت لا يزال ينسج خيوطه في الظل؟

في ظل نقاشات إسرائيلية «بيزنطية» حول حرب غزة:

أزمة حادة بين وزراء وقادة الجيش

شهدت المداولات الأمنية التي عقدها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بمشاركة عدد من وزرائه وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، نقاشًا حادًا بشأن مستقبل الحرب على غزة، تخللته اتهامات متبادلة وتباين في المواقف، فيما اعتبرت مصادر عسكرية أن النقاشات كانت «عقيمة».

ويأتي ذلك في ظلّ تعثر مفاوضات تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، وعلى خلفية جهود أميركية لدفع صفقة قد تفضي إلى إنهاء الحرب والإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، في وقت تتواصل فيه الهجمات الإسرائيلية ضمن حرب الإبادة المستمرة على القطاع.

وخلال المداولات، قال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش: «دعونا نضع كل الفيلة في الغرفة على الطاولة ولا نهرب منها. لا يمكن إنكار أن قرار الكابينيت ينص على أن يضمن الجيش عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى حماس، والجيش لم ينجح في هذه المهمة». وشدد سموتريتش، وفقا للتسريبات التي أوردتها القناة 12 الإسرائيلية، الاثنين الماضي، على أن «كل شاحنة تصل إلى حماس هي فشل للجيش».

من جهته، هاجم وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، أداء الجيش قائلًا: «نقوم بالمزيد من الشيء نفسه. نراوح مكاننا. الخطط التي عُرضت كانت مختلفة تمامًا عمّا يحدث ميدانيًا. يجب على الجيش أن يندفع إلى الأمام، ويجب تغيير طريقة العمل، والتركيز على تشجيع الهجرة ووقف المساعدات الإنسانية تمامًا».

وأضاف بن غفير: «المزيد من الضغط يساعد في استعادة الأسرى، ولا يضر بهم». في المقابل، توجه سموتريتش إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، قائلًا: «فهمت أنك تعارض خطتنا. في كل ما نطرحه تقول ما المشكلة. أنت رئيس الأركان، قل لنا ما الذي تقترحه». فردّ عليه زامير قائلًا: «هذه أكثر الحروب تعقيدًا. هناك تصادم بين مسألة الأسرى وتوسيع الاجتياح البري. نحن نُعرّض الأسرى للخطر. يتعرضون للتعذيب، ووضعهم صعب جدًا».

وأضاف زامير أن «الجيش يسيطر حاليًا على 75% من القطاع»، ليرد عليه بعض الوزراء بالقول: «كيف 75%؟ أنت تسيطر على 50%، وعلى 25% أخرى فقط بالنيران. في عرض عملية «مركبات جدعون» قلت إننا سنسيطر على 75% فعليًا». فأجاب زامير: «منذ ذلك الحين ونحن نخوض القتال. ما هذا، مزحة؟».

وعاد بن غفير ليقول: «الجنود في خطر لأنهم واقفون في أماكنهم ولا يتقدمون». أمّا زامير فنبّه إلى أن «من الصعب السيطرة على مليون ونصف إنسان. هم يتعوّدون على التحرك جماعيًا وقد يُشكّلون خطرًا على قواتنا أيضًا».

وواصل سموتريتش هجومه على أداء المؤسسة الأمنية بالقول: «كنا هنا في هذه الغرفة مع رئيس الأركان السابق، وتحدثنا عن النموذج الإنساني. مرت ستة أشهر ولم يتغير شيء، فلماذا سيتغير شيء الآن؟ ماذا تغيّر منذ عملية مركبات جدعون؟»

وأضاف: «يجب إقامة منطقة إنسانية جنوب «نيتساريم» ونقل السكان من الشمال إلى هناك، وبذلك نخلق مناورة سريعة تحسم المعركة ضد حماس في مناطق خالية من السكان. كان على الجيش تنفيذ ذلك قبل شهرين ولم يفعل. ماذا فعلتم منذ ذلك الحين؟».

وفي خضمّ هذا التوتر، قال وزير الأمن، يسرائيل كاتس: «نحن من يقرر. المستوى السياسي هو من يقرّر. نحن نتحمل المسؤولية عمّا سيحدث».

من جهته، قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو: «ندفع بقوة نحو صفقة (أسرى). أريد أن يستخدموا في واشنطن المطارق في الضغط على قطر»، في إشارة إلى تحفيز أميركي ضاغط لدفع المفاوضات عبر الضغط على الوسطاء مع حماس.

وفي مداخلة لعضو الكنيست أرييه درعي، رئيس حركة شاس، قال: «ليس من الصواب النظر إلى ساحة واحدة والحديث عن نصر. انظروا إلى موقعنا أمام العالم منذ 7 تشرين الأول. الأمر الأهم الآن هو صفقة. لا يجوز أن نُهدر الإنجازات التي حققناها ضد إيران».

وادعى نتنياهو، الأحد الماضي، أنه في أعقاب الحرب على إيران «فُتحت فرص كثيرة، وأولها إنقاذ المخطوفين»، وأضاف أنه «سنضطر بالطبع إلى حل مسألة غزة أيضا، وأن نهزم حماس، لكني أقدر أننا سنحقق كلتا المهمتين»، في إشارة إلى أنه لا يزال يرفض وقف الحرب على غزة.

في موازاة ذلك، قال ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي إنهم لا يرصدون تغييرا في شروط حماس من أجل إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاق أسرى في أعقاب الحرب على إيران، رغم أن تقديرات الجيش الإسرائيلي هي أن حماس معنية بالتوصل إلى اتفاق.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، الإثنين الماضي، أن الاعتقاد في جهاز الأمن أنه تتزايد احتمالات التوصل إلى اتفاق، لكنهم ينسبون ذلك إلى تغيير في الرأي العام الإسرائيلي، الذي يؤيد إنهاء الحرب من خلال اتفاق، وإلى الجنود المنهكين، والتراجع العام في تأييد الجمهور لأهداف الحرب.

ويتمحور الخلاف الرئيسي حول التحذيرات التي قدّمها رئيس أركان الجيش، إيال زامير، والمسؤول عن ملف الرهائن، نيتسان ألون، واللذَين نبّها إلى أن تعميق التوغّل في القطاع قد يعرّض حياة الأسرى للخطر، في وقت يضغط فيه وزراء لتوسيع الحرب.

وبينما لم تُسجَّل اختراقات ملموسة في المفاوضات مع حماس، وفق مصادر مطّلعة، تترقّب إسرائيل ما قد تحمله الأيام المقبلة من تحرك أميركي. وفي هذا السياق، يجري الترتيب لزيارة محتملة لنتنياهو إلى واشنطن، حيث سيجتمع مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

في خلفية هذه التوترات، يجري الترتيب لزيارة محتملة لرئيس الحكومة إلى واشنطن. وذكر موقع «واينت» أن مكتب نتنياهو يبحث إمكانية تقديم موعد الزيارة إلى مطلع الأسبوع المقبل، حيث يُنتظر أن يلتقي بالرئيس ترامب، في ثالث لقاء خلال الدورة الثانية للرئيس الأميركي.

وأشار الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى ما وصفه بـ«الضغط الأميركي والدفع من واشنطن نحو إبرام صفقة»، في ظل التصريحات الأخيرة الصادرة عن ترامب والتي تدعو إلى التوصل إلى صفقة تفضي إلى الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين في غزة.

وأشارت مصادر سياسية لـ«واينت» إلى أن «لا شيء محسوم حتى الآن»، لكن المؤشرات ترجّح أن تتم الزيارة الأحد المقبل، على أن يُعقد اللقاء مع ترامب يوم الإثنين المقبل. وتُوصف الأيام القادمة بأنها «حاسمة»، على خلفية الجهود الأميركية لإبرام صفقة قد تؤدي إلى إنهاء الحرب.

وفي السياق نفسه، أفادت التقارير بأن وزير الشؤون

الإستراتيجية رون ديرمر توجه يوم الاثنين الماضي إلى واشنطن، ليلتقي بمبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف، ووزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، الذي يتولى في الوقت الراهن مهام مستشار الأمن القومي في إدارة ترامب.

من جهة أخرى، نقلت «كان 11» عن مصدر مطّلع على المفاوضات أن «رغم التصريحات العلنية، لا توجد حتى الآن اختراقات فعلية في ملف الصفقة، ولا يظهر أن حركة حماس قدّمت تنازلات جديدة». وأضاف المصدر: «الجميع في حالة انتظار، وكأنّ الجميع يترقب الخطوة الأميركية المقبلة».

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية ، بنيامين نتنياهو، ادعى الاحد الماضي أنه في أعقاب الحرب على إيران «فُتحت فرص كثيرة، وأولها إنقاذ المخطوفين»، وأضاف أنه «سنضطر بالطبع إلى حل مسألة غزة أيضا، وأن نهزم حماس، لكني أقدر أننا سنحقق كلتا المهمتين»، في إشارة إلى أنه لا يزال يرفض وقف الحرب على غزة.

في موازاة ذلك، قال ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي إنهم لا يرصدون تغييرا في شروط حماس من أجل إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاق تبادل أسرى في أعقاب الحرب على إيران، رغم أن تقديرات الجيش الإسرائيلي هي أن حماس معنية بالتوصل إلى اتفاق، وفق ما ذكرت صحيفة «هآرتس» اليوم، الإثنين.

وحسب الصحيفة، فإن الاعتقاد في جهاز الأمن أنه تتزايد احتمالات التوصل إلى اتفاق، لكنهم ينسبون ذلك إلى تغيير في الرأي العام الإسرائيلي، الذي يؤيد إنهاء الحرب من خلال اتفاق تبادل أسرى، وإلى احتجاجات عائلات الجنود المنهكين، والتراجع العام في تأييد الجمهور لأهداف الحرب.

ويعتقد ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي أن الحرب على غزة استنفدت نفسها، بسبب إرهاق الجنود وكذلك بسبب عدد الجنود القتلى المرتفع منذ أن خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار واستأنفت الحرب على غزة، في مارس الماضي.

ونقلت الصحيفة عن ضابط إسرائيلي كبير قوله إنه «لا توجد ضربة نوجهها إلى حماس بعد سنتين من الحرب، وفي وضع الحركة الحالي، التي ستؤدي إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي نتواجد فيها اليوم. وبالإمكان الاستمرار في توغل آخر وممارسة ضغط آخر، لكن لدينا مخطوفين هناك، وهذه قيود كبيرة للغاية في القتال، وتتسبب بتوتر في صفوف القوات في الميدان». وأضافت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي وضع تحذيرا أمام المستوى السياسي بأنه يجب إعادة النظر في الاعتماد على «مؤسسة غزة الإنسانية» وحراسة الجيش لمراكز توزيع المساعدات. ويدعي الجيش الإسرائيلي أنه في حال انسحابه من القطاع في إطار اتفاق، سيكون من الصعب ضمان دخول آمن للمساعدات الإنسانية ومنع حماس من السيطرة عليها.

قراءة في مشروع تقسيم أندية الرابطة الثالثة المستوى الثاني 2025 / 2026

6 مجموعات و62 فريقا في السباق

متابعة جلال العرفاوي

المجموعة الأولى : ولاية بنزرت بفريق واحد

تضم هذه المجموعة 11 فريقا . وعلى خلاف المجموعة الأولى في الرابطة الثالثة المستوى الأول والتي بلغ فيها عدد الأندية المنتمية إلى ولاية بنزرت 4 فرق فإن الأمر يبدو مغايرا تماما في المجموعة الأولى للرابطة الثالثة المستوى الثاني والتي تضم 11 فريقا حيث ستكون ولاية بنزرت ممثلة بفريق واحد فقط وهو العالية الرياضية والبقية وعددها 10 فرق من ولايات تونس الكبرى والتي تشكل الأغلبية وهي جمعية البطان ــ اتحاد برج العامري ــ مستقبل التضامن ــ النادي الأولمبي للنقل ــ الخضراء الرياضية ــ الاتحاد القرطاجني ــ النادي الأولمبي بالكرم ــ ملعب مرناق ــ شباب الحرايرية ــ اتحاد برج السدرية .

المجموعة الثانية : فرق ولاية سوسة في الصدارة

يبلغ عدد فرق هذه المجموعة 10 فرق . وأبرز ما يمكن استنتاجه هو سيطرة فرق ولاية سوسة حيث تتواجد 5 فرق وهي النفيضة الرياضية ــ نادي هرقلة ــ الثريات الرياضية ــ هلال أكودة ــ كوكب زاوية سوسة مما يعني وأن نصف فرق المجموعة الثانية تتشكل من فرق جوهرة الساحل . وينضاف إليها فريقان من ولاية نابل وهما ملتقى بئر بورقبة ونادي كرة القدم بالحمامات ومثلهما من ولاية القيروان ويتعلق الأمر بكل من المتبسطة الرياضية واتحاد الشبيكة وفريق من ولاية زغوان وهو اتحاد الزريبة حمام.

المجموعة الثالثة: تنافس بين ولايتي المنستير والمهدية

على غرار المجموعة الأولى تضم المجموعة الثالثة 11 فريقا موزعين بين 5 فرق من ولاية المهدية وهي غزالة البقالطة ــ شبيبة بومرداس ــ مستقبل الرجيش ــ نهوض سيدي علوان ــ النجم اللجمي و4 فرق تنتمي إلى ولاية المنستير وهي شهاب الوردانين ــ نادي بنبلة ــ بعث بنان ــ الأهلي الحجري وفريقان يشكلان ولاية صفاقس وهما النادي الحزقي ونادي بدر العين.

المجموعة الرابعة : فرق الشمال الغربي حاضرة بقوة

تضم هذه المجموعة على غرار المجموعة الثانية 10 فرق تنتمي أغلبها إلى إقليم الشمال الغربي (6 فرق) وتستحوذ كل من ولايتي سليانة والقيروان على أكثر من نصف فرق المجموعة حيث تنتمي 3 فرق وهي شبيبة بوعرادة ــ نجم قعفور ونادي الروحية إلى ولاية سليانة وتضم ولاية القيروان كذلك نفس العدد من الأندية وهي نجم الوسلاتية ــ أمل حفوز ونصر الله الرياضية إضافة إلى فريقين عن ولاية الكاف وهما وداد السرس وصافية القصور وفريق واحد عن ولاية باجة وهو الملعب التبرسقي الوافد الجديد ومثله عن ولاية القصرين وهو نجاح سبيبة.

المجموعة الخامسة : سيطرة فرق ولاية سيدي بوزيد

على مجموع 10 فرق تنتمي إلى المجموعة الخامسة يمكن القول وأن فرق ولاية سيدي بوزيد تمثل الأغلبية بدليل وجود 5 فرق وهو ما يعني نصف فرق هذه المجموعة تنتمي جغرافيا إلى سيدي بوزيد وهي لسودة الرياضية ــ بعث الرقاب ــ نادي بئر الحفي ــ أمل بن عون ــ نهوض المزونة . والبقية تتكون من فريقين عن ولاية قفصة وهما سهم قفصة قصر وغزال أم العرائس وآخرين عن ولاية توز وهما النادي النفطي وأمل حزوة وفريق واحد عن ولاية القصرين وهو ماجل بلعباس.

المجموعة السادسة : فرق ولاية قابس في المقدمة

تضم المجموعة السادسة والأخيرة للرابطة الثالثة المستوى الثاني على غرار المجموعة الثانية والرابعة والخامسة 10 فرق . وقد توزعت أغلب الفرق بين ولايتي قابس ومدنين حيث تضم كل واحدة منهما 4 فرق . فولاية قابس تضم فرق جمعية الحامة ــ وداد الحامة ــ اتحاد المطوية ــ أولمبيك غنوش ، في حين تضم ولاية مدنين فرق أولمبيك سيدي مخلوف ــ زيتونة الشماخ ــ الاتحاد الجرجيسي ــ مستقبل حاسي عمر أما البقية فتنفرد ولاية قبلي بفريق واحد وهو صحراء دوز وولاية تطاوين بنفس العدد حيث ينتمي إليها فريق واحة شنني.